

(السنوات المالية 2007-2010)

سبتمبر/أيلول 2006

جدول المحتويات

6	الغاية: تحقيق المزيد من التقدم بشأن تمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية
6	الخلفية والمعلومات الأساسية
7	الأساس المنطقي
8	التكامل مع التفويضات القائمة
8	المبادئ التوجيهية
9	عملية إعداد خطة العمل والشركاء
9	إطار العمل
12	الإستراتيجية الشاملة
13	الأولويات الخاصة بمناطق العمل
14	بلدان في محور التركيز
14	مجالات العمل
26	النتائج المتوقعة
28	الرصد والتقييم
28	نظام الإدارة العامة
29	الموارد البشرية والتمويل
30	الخطوات القادمة

الأشكال البيانية

11	الشكل البياني 1. زيادة تمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية: أمثلة للتدخلات في الأسواق الرئيسية على مستوى السياسات وصعيد تحديد الأهداف وتحقيقها
15	الشكل البياني 2. أربعة مجالات عمل من أجل إدراك الغايات والأهداف التي تتوخى تحقيقها الخطة

الجدول

14	الجدول 1. قائمة أولية بالبلدان التي يمكن أن تكون في محور التركيز
16	الجدول 2. المجال الأول للعمل - التزامات مجموعة البنك الدولي تجاه العمليات والعمل الاقتصادي والقطاعي
21	الجدول 3. المجال الثاني للعمل - التزامات مجموعة البنك الدولي بشأن المبادرات المبنية على النتائج
21	الجدول 4- أ. المجال الثالث للعمل - التزامات مجموعة البنك الدولي على صعيد الأبحاث المتعلقة بسياسات تمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية
23	الجدول 4- ب. المجال الثالث للعمل - التزامات مجموعة البنك الدولي بشأن الإحصائيات التحليلية المفصلة حسب نوع الجنس
24	الجدول 5. المجال الرابع للعمل - حملة الاتصالات المحددة الأهداف وتدريب العاملين

المرفق

31	المرفق الأول: قائمة بالأشخاص الذين تمت الذين تم التشاور معهم
33	المرفق الثاني: ترتيبات التنفيذ المقترحة بشأن خطة العمل

المختصرات والأسماء المختصرة

منطقة أفريقيا	Africa Region	AFR
التنمية الزراعية والريفية	Agriculture and Rural Development	ARD
حلقات دراسية سريعة (أثناء الغداء)	Brown Bag Lunch seminar	BBL
برنامج الشراكة بين البنك وهولندا	Bank Netherlands Partnership Program	BNPP
إستراتيجية المساعدة القطرية	Country assistant strategy	CAS
قسم الاستثمار (مؤسسة التمويل الدولية، التعدين)	Investment Division (IFC Mining)	COCIN
قسم السياسات المعنية بالنفط والغاز والتعدين بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير	Policy Division IBRD Oil, Gas, and Mining	COCOPO
مكتب نائب الرئيس لاقتصاديات التنمية	Development Economics	DEC
مجموعة بيانات اقتصاديات التنمية	Development Economics Data Group	DECDG
مجموعة بحوث التنمية	Development Research Group	DECRG
برنامج تسهيلات منح التنمية	Development Grant Facility	DGF
المسح الديموغرافي والصحي	Demographic and Health Survey	DHS
تقييم الأثر الإنمائي	Development Impact Evaluation	DIME
الإقراض المعني بسياسات التنمية	Development Policy Lending	DPL
تكلفة الموارد المحلية	Domestic Resource Cost	DRC
أوروبا وآسيا الوسطى	Europe and Central Asia	ECA
المجموعة الاستشارية الخارجية المعنية بالمساواة بين الجنسين	External Gender Consultative Group	EGCG
الصناعة الاستخراجية	Extractive Industry	EI
البرنامج المساعد على إدارة قطاع الطاقة	Energy Sector Management Assistance Programme	ESMAP
العمل الاقتصادي والقطاعي	Economic and Sector Work	ESW
الشؤون الخارجية	External Affairs	EXT
منظمة الأغذية والزراعة	Food and Agriculture Organization	FAO
برنامج الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي	Foreign Investment Advisory Service	FIAS
السنة المالية	Fiscal Year	FY
تقييم المساواة بين الجنسين	Gender Assessment	GA
المساواة بين الجنسين والتنمية	Gender and Development	GAD
برنامج الأسواق والعمل الحر والمساواة بين الجنسين	Gender Entrepreneurship Markets	GEM
مجموعة محور التركيز على قضايا الجنسين والتنمية الريفية	Gender and Rural Development Thematic Group	GENRD
المساواة بين الجنسين وتقييم النمو	Gender and Growth Assessment	GGA

إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمية (برنامج مشترك بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية)	Global Information & Communication Technologies Department (joint WB and IFC)	GICT
فيروس ومرض الإيدز	Human Immunodeficiency Virus/Acquired Immune Deficiency Syndrome	HIV/AIDS
تقييم مناخ الاستثمار	Investment climate assessment	ICA
تقرير إنجاز التنفيذ	Implementation Completion Report	ICR
المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة	International Center for Research on Women	ICRW
مسح مناخ الاستثمار	Investment Climate Survey	ICS
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	Information and communications technology	ICT
مجموعة التقييم المستقلة	Independent Evaluation Group	IEG
مؤسسة التمويل الدولية	International Finance Corporation	IFC
منظمة العمل الدولية	International Labor Organization	ILO
مكتب نائب الرئيس لشؤون البنية الأساسية	Infrastructure Vice Presidency	INF
الإدارة القانونية	Legal Department	LEG
مكتب نائب الرئيس للشؤون القانونية	Legal Department Vice Presidency	LEGVP
مجموعة لوكسمبورغ لدراسة الدخل	Luxemburg Income Study	LIS
مؤشر قياس مستوى المعيشة	Living Standard Measurement	LSMS
برنامج المعونات المتعددة الأقطار المعني بأفريقيا	Multi-Country Aids Program for Africa	MAPS
بنك تنمية متعدد الأطراف	Multilateral Development Bank	MDB
الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة	Millennium Development Goal 3	MDG3
منظمات غير حكومية	Non-Governmental Organizations	NGO
مكتب نائب الرئيس لشبكة العمليات	Network Vice Presidency	NVP
منظمة التنمية والتعاون في المجال الاقتصادي/ لجنة المساعدات الإنمائية	Organization for Economic Co-operation and Development/Development Co-operation	OECD/DAC
شبكة سياسة العمليات والخدمات القطرية	Operational Policy and Country Services	OPCS
مكاتب نواب الرئيس لشؤون العمليات	Operational Vice Presidencies	OVP
استعراض الإنفاق العام	Public Expenditure Review	PER
تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد	Poverty Reduction and Economic Management	PREM
وحدة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد والمساواة بين الجنسين والتنمية	Poverty Reduction and Economic Management	PRMGE

	Gender and Development Unit	
مكتب نائب الرئيس لشؤون شبكة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد	Poverty Reduction and Economic Management Vice Presidency	PRMVP
مجموعة ضمان الجودة	Quality Assurance Group	QAG
المبادرات المبنية على النتائج	Results-Based Initiatives	RBI
جمعية/رابطة الإقراض والتوفير الدوار	Rotating Savings and Credit Association	ROSCA
نائب الرئيس لشؤون إحدى مناطق عمل البنك	Regional Vice President	RVP
منطقة جنوب آسيا	South Asia Region	SAR
الأنظمة الزراعية المستدامة والمؤسسات المعرفية	Sustainable Agricultural Systems and Knowledge Institution	SASKI
إدارة التنمية الاجتماعية	Social Development Department	SDV
قرض الاستثمار القطاعي	Sector Investment Loan	SIL
قائد فريق العمل	Task Team Leader	TTL
وحدة النقل	Transportation Unit	TUDTR
الأمم المتحدة	United Nations	UN
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	United Nations Development Program	UNDP
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا	United Nations Economic Commission for Europe	UNECE
صندوق الأمم المتحدة للسكان	United Nations Population Fund	UNFPA
صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	United Nations Development Fund for Women	UNIFEM
الولايات المتحدة	United States	US
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	United States Agency for International Development	USAID
مجموعة البنك الدولي	World Bank Group	WBG
قسم تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد التابع لمعهد البنك الدولي	World Bank Institute Poverty Reduction and Economic Management Division	WBIPR
تقرير عن التنمية في العالم	World Development Report	WDR
المنتدى الاقتصادي العالمي	World Economic Forum	WEF
مجموعة إدارة موارد المياه	Water Resources Management Group	WRMG
برنامج المياه والصرف الصحي	Water and Sanitation Program	WSG

المساواة بين الجنسين بوصفها اقتصادا يتسم بالحكمة والبراعة: خطة عمل مجموعة البنك الدولي المعنية بالمساواة بين الجنسين (السنوات المالية 2007-2010)

"فلننس الصين والهند، بل وحتى تكنولوجيا الانترنت الحديثة: لأن النساء هن القوة المحركة الدافعة للنمو الاقتصادي".
الايكونوميست¹

الغاية: تحقيق المزيد من التقدم بشأن تمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية

تسعى خطة العمل إلى تحقيق المزيد من التقدم بشأن تمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية في البلدان المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي من أجل تعزيز النهوض بمشاركتها في تحقيق النمو وتسريع وتيرة تحقيق الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة (تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة).

وتقضي هذه الخطة بالتزام مجموعة البنك الدولي بتكثيف وزيادة تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في القطاعات الاقتصادية² على مدى أربع سنوات، مستظة بالشراكة مع البلدان المتعاملة مع المجموعة، ومتكئة على سواعد المانحين ووكالات التنمية الأخرى. وسوف تقوم مجموعة البنك الدولي وشركاؤها بزيادة الموارد المخصصة لقضايا المساواة بين الجنسين في العمليات والمساعدة الفنية، وفي المبادرات المبنية على النتائج، والبحوث والإحصائيات المتعلقة بالسياسات. وسوف يتم في نهاية فترة السنوات الأربع إجراء تقييم لإعطاء القول الفصل بشأن الحاجة أو انتفاء الحاجة إلى تمديد الإطار الزمني لخطة العمل.

الخلفية والمعلومات الأساسية

لقد تم عقد اجتماع استشاري رفيع المستوى تحت رعاية البنك الدولي في فبراير/شباط 2006 لبحث التحديات التي تواجه تنفيذ الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة وتحديد طرق ملموسة لتسريع وتيرة تحقيق التقدم في مجال المساواة بين الجنسين.³ وتمثلت الرسائل الرئيسية المنبثقة عن هذا الاجتماع فيما يلي:

- نظرا لعدم ارتقاء العالم إلى مستويات الحراك اللازم للوفاء بالتزامه بتحقيق الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، فإن هناك حاجة إلى العودة للإمساك بتلابيب القوة واستعادة الزخم المنبثق في بكين وإعادة تنشيط جدول الأعمال المعني بقضايا الجنسين.
- يشكل تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين إستراتيجية سليمة قابلة للحياة، إلا أنه ينبغي أن تكون هذه الإستراتيجية أكثر ارتباطا بالنواحي التشغيلية وعلى صلة وثيقة بها فضلا عن ضرورة زيادة تركيزها على تحقيق النتائج المنشودة.
- سوف يتطلب نجاح تنفيذ الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة تدبير موارد إضافية كبيرة فضلا عن تلك الموارد التي تم تجنيبها وتخصيصها بالفعل. كما أنه ينبغي تحسين أطياف وموجات التناغم والانسجام والتنسيق بين المانحين، علاوة على تعزيز زيادة المساءلة بشأن استخدام الموارد.
- هناك حاجة إلى توفير المزيد من الإحصائيات والمؤشرات الجيدة من أجل تحسين العمل التحليلي - الذي يشكل القوة الرئيسية المحركة لعمليات البنك الدولي. كما يعد التقييم الدقيق لعمليات البنك الدولي والمشروعات الأخرى أمرا ضروريا للتمكن من الوقوف على أفضل الممارسات المحددة في مجال النهوض بتمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية.
- يرى البنك الدولي أن تحديد أولويات العمل في القطاعات الاقتصادية "سوف يمنح القضايا المتعلقة بالجنسين مزيدا من قوة الدفع الأمامي".⁴

¹ 15 أبريل/نيسان، 2006.

² تشمل القطاعات الاقتصادية الزراعة، وتطوير القطاع الخاص، والتمويل والبنية الأساسية (الطاقة، والنقل، والتعدين، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمياه والصرف الصحي).

³ ضمت قائمة الشركاء حكومتي النرويج والمملكة المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي - شبكة لجنة المساعدات الإنمائية المعنية بالمساواة بين الجنسين، والزلاء في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، وشعبة الأمم المتحدة المعنية بالنهوض بالمرأة، ومشروع الأمم المتحدة المعني بالألفية الجديدة.

وتأتي هذه الوثيقة كاستجابة عملية للتحدي المُثار في اختتام المشاورات والداعي إلى وضع خطة عمل لتعجيل تحقيق الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.⁵

الأساس المنطقي

وصولاً إلى النهوض بالتنمية الاقتصادية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة - وخاصة الهدف الإنمائي الشامل المتعلق بتخفيض أعداد الفقراء والمساواة بين الجنسين - فإنه يجب على المجتمع الدولي تجديد بواعث اهتمامه بتمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية وزيادة الاستثمارات الهادفة إلى إطلاق العنان للقطرات الخلاقة والكامنة لدى النساء.⁶ فالمكاسب التي حققتها المرأة من الفرص الاقتصادية تعتبر قاصرة وغير متناسبة تماماً مع ما تملكه المرأة من طاقات وقدرات هائلة. ويشير ذلك إلى انعدام الكفاءة، لأن زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة وارتفاع مستوى ما ستحققه من إيرادات هما أمران مرتبطان بالنجاح في الحد من وطأة الفقر وتسريع وتيرة النمو،⁷ ولن تستفيد المرأة وحدها من تمكينها من أسباب القوة الاقتصادية بل سيعود ذلك بالنفع والفائدة أيضاً على الرجال والأطفال والمجتمع بأسره. فمن الناحية الأخرى، لا يؤدي افتقار المرأة إلى التمكن من أسباب القوة الاقتصادية إلى عرقلة النمو وجهود تخفيض أعداد الفقراء فحسب، بل إنه يوفر البيئة الحاضنة لآثار سلبية ومعاكسة أخرى بما في ذلك النتائج الأقل إيجابية ومواتة في قطاعي التعليم والصحة بالنسبة للأطفال علاوة على سرعة انتشار فيروس ومرض الإيدز.⁸ وقصارى القول وخلاصته أن مبررات توسيع الفرص الاقتصادية أمام المرأة ظاهرة للعيان بشكل متزايد كحقيقة واضحة؛ وإن لم يكن هذا هو الاقتصاد بعينه بوصفه اقتصاداً متسماً بالحنكة والبراعة فماذا يكون إذن؟

هذا وتجدر الإشارة إلى أن المتابعة السنوية للتقدم المشهود في تنفيذ إستراتيجية تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين، التي تبناها البنك الدولي منذ العام 2001، تكشف النقاب عن التحسن المطرد في العمل التشخيصي القطري، وعمليات الإقراض، والمساعدة الفنية.⁹ فعلى سبيل المثال، توضح تقارير الرصد السنوية أن 90 في المائة من مشروعات البنك الدولي في قطاعي التعليم والصحة، في السنتين الماليين 2004 و 2005، قد انطوت في تصميمها على إدراج قضايا الجنسين ومراعاة منظور المساواة بينهما.¹⁰ وفي حين تمكن البنك الدولي من تحقيق نتائج مُرضية بشأن قضايا تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في هذه القطاعات الاجتماعية، إلا أن إنجازاته لم ترق إلى هذا المستوى المُرضي فيما يتعلق بمشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية، وتعزيز قدرة المؤسسات على تجميع بيانات تفصيلية حسب نوع الجنس، وقياس أثر تدخلات البنك على النتائج المصنفة حسب نوع الجنس. ولعله يمكن القول إجمالاً بأن التقدم الذي حققه البنك بشأن مشاركة المرأة في القطاعات الاقتصادية المهمة بالنسبة للنمو لم يرق إلى المستوى المأمول من القوة والزمخ.¹¹ ومن ثم تحتاج مجموعة البنك الدولي إلى زيادة تعزيز إدراج قضايا المساواة بين الجنسين في القطاعات الاقتصادية التي تتمتع فيها مجموعة البنك بالميزة النسبية. ويوجد بالتالي تلاؤم وانسجام طبيعي بين الكفاءات الأساسية لمجموعة البنك الدولي والغاية التي تتوخى تحقيقها خطة العمل.

⁴ بيان جيمس آدمز (نائب رئيس البنك الدولي لشبكة سياسة العمليات والخدمات القطرية) في اجتماع مشاورات رفيعة المستوى، 16 فبراير/شباط 2006.

⁵ البيان الختامي لداني لبيزيرغر، نائب رئيس البنك الدولي ورئيس شبكة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد، البنك الدولي، 16 فبراير/شباط 2006.

⁶ تجدر الإشارة إلى أن الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة - الذي يرمي إلى إزالة الفوارق بين الجنسين في مجال التعليم - يعد أمراً حيوياً لكنه ليس الوسيلة الوحيدة لتحقيق المساواة بين الجنسين. ولذا تركز خطة العمل على وسيلة مساوية في الأهمية وهي تمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية، حيث أنها لم تلق سوى قدر قليل من الاهتمام في سياسة التنمية.

⁷ خطاب الافتتاح الذي لقاه بول وولفويتز رئيس البنك الدولي في اجتماع المشاورات الرفيعة المستوى في 16 فبراير/شباط 2006.

⁸ تحفيز التنمية من خلال المساواة بين الجنسين في الحقوق والموارد وحق التعبير عن الرأي، تقرير للبنك الدولي ضمن سلسلة أبحاث السياسات، واشنطن العاصمة، مطبعة جامعة أكسفورد 2001.

⁹ البنك الدولي 2002، إجماع قضايا الجنسين في عمل البنك الدولي: إستراتيجية عمل.

¹⁰ مجموعة المساواة بين الجنسين والتنمية (وحدة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد والمساواة بين الجنسين والتنمية PRMGE، تنفيذ إستراتيجية البنك المعنية بتمميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين. تقارير المتابعة السنوية للسنوات المالية 2002، 2003 و 2004-2005. البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

¹¹ البنك الدولي، موجز إعلامي: المساواة بين الجنسين، البنك الدولي، مارس/آذار 2006.

التكامل مع التفويضات القائمة

ترتكز خطة العمل على الهدف الموضح في إستراتيجية البنك الدولي المعنية بتعميم مراعاة المساواة بين الجنسين: أي إدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين في المساعدات القطرية التي يقدمها البنك. وفي مارس/أذار 2003، قام البنك بتحديث وإعادة إصدار منشور سياسة العمليات المعني بالمساواة بين الجنسين والتنمية (منشور سياسة العمليات رقم 4.20) حتى يعكس التوصيات الواردة في الإستراتيجية، كما قام البنك بإصدار بيان خاص بالإجراءات (منشور إجراءات البنك رقم 4.20) يحدد الإجراءات المتعلقة بتعميم مراعاة اعتبارات المساواة بين الجنسين. ومما يذكر أن إستراتيجية مراعاة المساواة بين الجنسين والمنشور الخاص بسياسة العمليات والإجراءات يقدمان إطار السياسات اللازم للنهوض بقضايا الجنسين في سياق العمل التحليلي المبني على التركيز الاستراتيجي، وحوار السياسات، والمساعدة القطرية.

وتعتمد خطة العمل على هذا الإطار الخاص بالسياسات؛ إلا أنه لم يتم تصميمها لتحل محل الإستراتيجية المعنية بمراعاة اعتبارات المساواة بين الجنسين، بل تهدف الخطة على الأحرى إلى تعزيز تقدم تنفيذ هذه الإستراتيجية. إذ تقوم خطة العمل بتحديد خارطة طريق واضح المعالم لمدة أربع سنوات حول تكثيف وتقوية تنفيذ إستراتيجية مراعاة اعتبارات المساواة بين الجنسين في القطاعات الاقتصادية. ومن شأن تنفيذ خارطة الطريق أن يعطي لقضايا المساواة بين الجنسين مزيداً من قوة الدفع الأمامي على الصعيد المؤسسي علاوة على تعزيز وضعية البنك كقائد عالمي في مجال تمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية.

وتعول خطة العمل على الاستفادة من الدروس المكتسبة من واقع الخبرات الحديثة للبنك في مجال تعميم مراعاة اعتبارات المساواة بين الجنسين. وقد أوضح تقييم شامل لعمل البنك المعني بقضايا الجنسين في التسعينيات أن نجاح البنك في قضايا المساواة بين الجنسين في مجالات الصحة والتعليم جاء نتيجة لوضع أساس منطقي واستقرائي متين البنيان وتكليف خبراء البنك المتمتعين بالخبرة والدراية والتمرس في قضايا الجنسين بالعمل في هذه القطاعات. إلا أن هذا التقييم أوضح أيضاً أن عدم اكتمال تنفيذ سياسة البنك المعنية بالمساواة بين الجنسين يرجع في جزء منه إلى ضعف القياس التحليلي المفصل حسب نوع الجنس لأثر المساعدات التي يقدمها البنك.¹² وفي معرض الاستجابة لذلك، تقترح هذه الخطة تطوير المبررات والحجج والأسانيد، وتعزيز خبرات جهاز العاملين من الخبراء المختصين، وقياس الآثار الإنمائية المترتبة على مراعاة اعتبارات المساواة بين الجنسين في القطاعات الاقتصادية. كما تستفيد الخطة من أحد الدروس الأخرى المهمة المستخلصة من إستراتيجية 2001 المعنية بتعميم مراعاة اعتبارات المساواة بين الجنسين - ألا وهو أنه في وسع التمويل الاستراتيجي المعني بتوفير أموال بدء التشغيل أن يكون فعالاً في بناء الالتزام المؤسسي بإدراج قضايا المساواة بين الجنسين في العمل التحليلي وأنشطة شبكات العمليات.

المبادئ التوجيهية

هناك مجموعة من المبادئ التوجيهية الأساسية التي يسترشد بها اتجاه خطة العمل. وتتسم الخطة:

- بالتركيز على بلدان ومجالات عمل مختارة - في ضوء الكفاءات الاختصاصية والقيمة المضافة.
- التصميم البنوي حسب الحقائق والاحتياجات النابعة من صميم البلد المعني.
- الاستناد إلى الأدلة التجريبية العملية بشأن عدم المساواة بين الجنسين وأفضل الممارسات الناجعة في معالجتها.
- نهج التركيز على النتائج - من حيث العمليات، والمحصلات، والآثار.
- التركيز على البناء وتكرار تحقيق النجاح بنماذج مطابقة.
- الاستناد إلى الحوافز التشجيعية وما لها من مفعول بدلا من الإفراط في الوقوف عند التفويضات والتذكير بالالتزامات.
- طريقة التصميم الكفيلة بإطلاق شرارة النهوض بالفعالية الإنمائية وتحقيق التنسيق والانسجام في السير على خطى إعلان باريس.¹³

¹² البنك الدولي (2005). تقييم سياسة البنك الدولي المعنية بالمساواة بين الجنسين طوال عشر سنوات: 1990-1999. إدارة تقييم العمليات، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

¹³ يقضي إعلان باريس، الذي تم إقراره في 2 مارس/أذار 2005، بإلزام أكثر من 100 بلد ومؤسسة إنمائية بمواصلة بذل الجهود وزيادتها بشأن تنسيق المعونة وضبط انسجامها وإدارتها لتحقيق النتائج عبر مجموعة من الإجراءات والمؤشرات القابلة للمراقبة والمتابعة.

عملية إعداد خطة العمل والشركاء

تم إعداد خطة العمل بموجب عملية استشارية وتعاونية والمساهمات الداخلية والخارجية التي تمت في غضون فترة المائة يوم التي حددها نائب رئيس البنك الدولي لشؤون شبكة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد. وقد تمثلت الهيئات الاستشارية الرئيسية، على الصعيد الداخلي، في مجلس المساواة بين الجنسين والتنمية GAD؛ ومجموعة استشارية رفيعة المستوى جرى تشكيلها خصيصاً لاستقاء الآراء وتقديم تعليقات نقدية وتقويمية بشأن الخطة؛ ومناطق العمل والشبكات المُمثلة في هاتين المجموعتين. كما تم، بالإضافة لذلك، استقاء الرأي وطلب المشورة من خبراء فرديين رئيسيين في مجموعة البنك الدولي. وعلى الصعيد الخارجي، تم تبادل مشروع الخطة مع منظمة التنمية والتعاون في المجال الاقتصادي/ شبكة لجنة المساعدات الإنمائية المعنية بالمساواة بين الجنسين (التي شاركت في رعاية المشاورات الخاصة بالهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة)، والمجموعة الاستشارية الخارجية المعنية بالمساواة بين الجنسين بالبنك. ويقدم المرفق رقم 1 قائمة بأسماء أعضاء المجموعة الاستشارية الرفيعة المستوى، وممثلي الشبكة المعنية بالمساواة بين الجنسين، وأعضاء المجموعة الاستشارية الخارجية الذين قدموا آراء وأبدوا تعليقات نقدية بشأن الخطة.

وقد بدأت المشاورات بعقد جلسات منفصلة لاستئثار الأفكار من مكانها وتبادلها مع مجلس المساواة بين الجنسين والتنمية (GAD) وشبكة لجنة المساعدات الإنمائية المعنية بالمساواة بين الجنسين (GenderNet) في أواخر شهر فبراير/شباط بُعيد إعلان البنك عن الإعداد للخطة. وجاءت جلسات تبادل الأفكار متنوعة على الصعيد الداخلي بإجراء مقابلات منهجية فردية مع خبراء متمرسين في قضايا الجنسين، والعمل القطاعي، ومناطق عمل البنك من أجل تحديد الأولويات، ونطاق التغطية والشمول، والأدوات فيما يتعلق بالخطة. كما تم على الصعيد الداخلي مناقشة "الهيكل" الأولي لإطار الخطة ومكوناتها الرئيسية في مجلس المساواة بين الجنسين والتنمية وفي اجتماع غير رسمي مع الشبكة المعنية بالمساواة بين الجنسين في مارس/آذار 2006.

وقد أرسلت المسودة الأولى للخطة إلى مجلس المساواة بين الجنسين والتنمية للتعليق عليها في أواخر أبريل/نيسان، ثم جرى عرضها على المجموعة الاستشارية الرفيعة المستوى والشبكة المعنية بالمساواة بين الجنسين في أوائل مايو/أيار. وقد خصصت الشبكة المعنية بالمساواة بين الجنسين جلسة لمدة نصف يوم كامل للمناقشة ثم تقديم تعليقات تفصيلية على الخطة. كذلك تمت مناقشة مسودة الخطة مع المجموعة الاستشارية الخارجية للبنك المعنية بالمساواة بين الجنسين في اجتماعها العادي في منتصف مايو/أيار. وقام أعضاء هذه المجموعة، الذين يمثلون منظمات المجتمع المدني من مناطق مختلفة حول العالم، بعقد العديد من الجلسات لمناقشة الخطة مع الخبراء المعنيين بقضايا المساواة بين الجنسين لدى البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية الذين شاركوا في حضور هذه الاجتماعات. وأسفرت هذه المشاورات المختلفة عن صياغة المسودة المنقحة للخطة التي تم إرسالها إلى مكاتب نواب رئيس البنك الدولي لشؤون العمليات لاستعراضها في منتصف يونيو/حزيران. ويشتمل النص الحالي للخطة على الآراء والتعليقات المنبثقة عن الاستعراض الفعلي للخطة من قبل نواب الرئيس لشؤون العمليات.

ويطلب تنفيذ هذه الخطة المشاركة الكاملة من قبل منظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص في البلدان التي تشكل محور التركيز إلى جانب تأمين الحصول على التزام الحكومات المتعاملة مع البنك بالخطة وتعهداتها بفيض لا ينضب معينه من الدعم والرعاية. والواقع أن القائمة المؤقتة للبلدان التي تشكل محور التركيز، استناداً إلى مشاورات مكثفة مع إدارات مناطق عمل البنك، تفترض توفر الالتزام الحكومي بالخطة في هذه البلدان. وسوف يشتمل تدشين الخطة على إجراء حوار مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في سياق عملية الاختيار النهائي للبلدان المشاركة.

إطار العمل

إن تمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية يعني جعل الأسواق مكاناً لنجاح المرأة (على مستوى السياسات) وتمكين المرأة من المنافسة بقوة في الأسواق ("At the agency level") على صعيد القدرة على تحديد الخيارات والقرارات والموارد الإستراتيجية أو بعبارة أخرى على صعيد القدرة على تحديد الأهداف والعمل من أجل بلوغها وتحقيقها).¹⁴ وتستهدف خطة

¹⁴ كما أشار مالهورتا وآخرون (2002)، يشكل عامل القدرة البشرية المفهوم الجوهري في وصف أمارتيا سن (1999) لعملية التنمية بأنها إزالة لكافة "الأغلال والقيود الخانقة للحرية" التي تؤدي إلى كبح وتقيد حرية الاختيار الفردي. وتشير عبارة Agency level إلى القدرة على صياغة

العمل أربع أسواق رئيسية: سوق الأراضي، وسوق العمالة، وسوق المنتجات، والسوق المالية، وهي أسواق تم اختبارها على بصيرة لما لديها من إمكانيات وقدرات على إحداث زيادات سريعة ومستدامة في إنتاجية ودخل المرأة. كما تقوم هذه الخطة بتحديد وتنفيذ تدابير على صعيد السياسات من أجل تحقيق العدالة والإنصاف والتكافؤ بين الجنسين في مجالات العمل والمنافسة وتحسين بيئة السياسات والبيئة المؤسسية للمرأة في هذه الأسواق الأربع - بما في ذلك الأسواق الرسمية وغير الرسمية. وتفعل الخطة الشيء نفسه فيما يتعلق بالتدابير المتخذة على صعيد تحديد الأهداف والعمل من أجل تحقيقها وذلك لتمكين المرأة من المنافسة في هذه الأسواق. وأخيراً، تقوم الخطة بخفض تكاليف العمليات من خلال استثمارات البنية الأساسية التي تزيد من الوصول الأساسي للمرأة إلى هذه الأسواق الأربع (الشكل البياني رقم 1).¹⁵ ويتم تنفيذ بعض أعمال وإجراءات الخطة من خلال عمليات مجموعة البنك الدولي وما تقدمه من مساعدات فنية، بينما تقوم وكالات ومؤسسات خارجية بتنفيذ البعض الآخر.

الخيارات الإستراتيجية والتحكم في الموارد والقرارات المؤثرة على النتائج المهمة في مسيرة الحياة (Malhorta et al., 2002). وبعد صدور تقرير عن التنمية في العالم لعام 2007، توصلت مجموعة البنك الدولي إلى تعريف مختصر لكنه بالغ الدلالة لكلمة agency مؤداه في هذا السياق "القدرة على تحديد الأهداف والعمل من أجل بلوغها وتحقيقها". انظر Malhorta, Anju et al. 2002. "قياس تمكين المرأة من أسباب القوة كمتغير في التنمية الدولية". وورقة معلومات أساسية صادرة عن ورشة عمل للبنك الدولي بعنوان "الفقر وقضايا المساواة بين الجنسين: منظورات جديدة"، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، وانظر Sen, Amartya, 1999، (مفهوم) التنمية كحرية، أوكسفورد: مطبعة جامعة أوكسفورد.¹⁵ يركز بعض هذه التدخلات على المرأة وحدها، بينما تركز بعض التدخلات "العامة" على المرأة والرجل معاً. وبالنسبة للتدخلات العامة، قد تكون هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير محددة الأهداف لضمان مشاركة المرأة واستفادتها.

الشكل البياني رقم 1. زيادة تمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية: أمثلة للتدخلات في الأسواق الرئيسية على مستوى السياسات وصعيد تحديد الأهداف وتحقيقها



يتمثل الخيط المشترك الذي يوحد بين المبادرات الواردة في الشكل البياني رقم 1 في إمكانية تحقيق نتائج قابلة للملاحظة في إطار زمني معقول. فبالنسبة للأسواق المالية، على سبيل المثال، يعد إصلاح المؤسسات المالية لزيادة حصول المرأة على الخدمات، وزيادة قدرتها على امتلاك الأراضي والعقارات، وإنشاء خطوط اعتمادات مخصصة للنساء المشتغلات بالأعمال الحرة، بمثابة التدخلات على صعيد السياسات التي يُتوقع على الأغلب أن تحدث أثارا ملموسة في إطار زمني قصير نسبيا. وعلى الصعيد الفردي من حيث تحديد الأهداف والعمل على تحقيقها، فإن مساندة الجمعيات العاملة بالجهود الذاتية، وجمعيات

الإقراض والتوفير الدوار، وعمليات تقديم خدمات الوساطة المالية، من شأنها تمكين المرأة بأسباب القوة التي تتيح لها المنافسة في الأسواق المالية.

وفيما يتعلق بالمشاركة في جميع هذه الأسواق، فإن التدخلات التي تزيد المواءمة بين دور المرأة الإنتاجي والإنجابي تعد إجراءات أساسية - مثل تحقيق استفادة المرأة من الخدمات الجيدة لرعاية الأطفال وتوفير خدمات الصحة الإنجابية. ويمكن، بالمثل، أن تؤدي مبادرات تحسين الاستفادة من البنية الأساسية إلى تعزيز تمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية في كل الأسواق. فعلى سبيل المثال، سوف تؤدي زيادة قدرة المرأة على استخدام وسائل النقل المختلفة إلى زيادة قدرتها على الحصول على الوظائف وفرص العمل إلى جانب تمكينها من التفاعل مع مؤسسات أسواق الائتمان الرسمية وغير الرسمية، وتيسير وصولها إلى أسواق المنتجات والسلع التي تنتجها النساء.

وهناك مجموعة من التدخلات المؤكدة الرامية إلى تمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية ولكن خطة العمل لا تتناول هذه التدخلات لأن الخطة تولي الاهتمام بتحقيق نتائج يمكن إثباتها بالأدلة القطعية في إطار زمني معقول. إذ أن التدخلات العديدة المبنية على تحديد الأهداف والعمل على تحقيقها والتي تركز، على سبيل المثال، على متغيرات رأس المال البشري (التعليم، والصحة، والخبرة في سوق العمل) والعوامل العائلية والاجتماعية والثقافية المؤثرة على وصول المرأة إلى هذه الأسواق والمشاركة فيها، من شأنها جميعاً أن تزيد تمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية - ولكنها سوف تفعل ذلك على المديين المتوسط والبعيد. ومن ثم فإن هذه التدخلات غير مشمولة ضمن مجالات التدخل المباشر الواردة في هذه الخطة.

والجدير بالذكر أن سياسة الاقتصاد الكلي السليمة، ونظام الإدارة العامة المتجاوب، ومناخ الأعمال المواتي، وانفتاح المؤسسات والقدرة على مساءلتها، هي كلها عوامل مؤثرة أيضاً على النتائج المتحققة بالنسبة للنساء (والرجال)، ولكنها تعمل وتعطي مفعولها في الأغلب الأعم خارج نطاق نفوذ وتأثير خطة العمل. ومع ذلك، فإن في مقدور الخطة أن تعالج بعض الجوانب المتعلقة بالبيئة المواتية بالنسبة للمرأة العاملة - مثل قدرة المنظمات النسائية على بلوغ شأو كبير ودرجة من الرقي والتقدم مما يجعلها قادرة على صياغة ودعم السياسات التي من شأنها النهوض بتمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية. إذ نجد، على سبيل المثال، أن المساندة المحددة الأهداف المقدمة إلى أعمال وأنشطة المرأة وجماعات المناصرة والتأييد في وسعها أن تدفع إلى تحسين البيئة المواتية للمرأة العاملة عن طريق التأثير على سياسات وأنظمة التجارة، علاوة على تعزيز مساءلة الحكومة أمام المواطنين. وهناك مجموعة من العوامل الرئيسية الأخرى - مثل آراء واضعي السياسات بشأن مرغوبية زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة - التي يمكنها أن تتأثر بالعمل التحليلي الوارد في صلب خطة العمل.

وعلى الرغم من تصميم خطة العمل على النحو الذي يجعلها مصدراً لانطلاقة البدء في مباشرة أنشطة الخطة وإعطاء نتائج مبكرة، إلا أنه يُقصد منها أيضاً أن تحدث آثاراً مستدامة طويلة الأجل بشأن تعميم مراعاة اعتبارات المساواة بين الجنسين داخل البنك وبالنسبة للنساء بشكل مباشر. وسوف تجني المرأة ثمار الاستفادة على المدى الطويل إذا أسفرت أنشطة الخطة عن تغييرات دائمة في البرامج والسياسات. أما الآثار المستدامة المتعلقة بمراعاة اعتبارات المساواة بين الجنسين فسوف تحدث عن طريق أثر الجاذبية والمحاكاة المتأتي من نتائج ملموسة وقابلة للتكرار، ومن خلال توليد المعرفة وبناء الطاقات والقدرات على العديد من المستويات داخل البنك الدولي وخارج نطاقه.

الإستراتيجية الشاملة

تدور خطة العمل حول محور تحقيق نتائج مؤكدة. وتشتمل مجموعة النتائج على نتائج بسيطة ومحصلات نهائية؛ ويجب أن تكون هذه النتائج ملموسة وقابلة للقياس. وتتمثل إحدى النتائج التي تحتل أهمية خاصة في ضمان استمرار مجموعة البنك الدولي والبلدان المتعاملة معه في تقديم المساندة لإجراءات توسيع آفاق الفرص المتاحة أمام النساء إلى ما بعد انتهاء عمر هذه الخطة.

ولزيادة احتمالات الحصول على نتائج ملموسة، فإن الخطة تقوم:

- باختبار بلدان محور التركيز وإعداد إجراءات خاصة في ضوء الحقائق المتصلة بالبلد المعني.
- جعل الأدوات الحالية لدى مجموعة البنك الدولي على صلة مباشرة بتمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية (مثل عمليات تقييم مناخ الاستثمار، واستراتيجيات المساعدة القطرية، وعمليات استعراض الإنفاق العام).

- تقوية الإحصائيات المتعلقة بالمشاركة الاقتصادية للمرأة، باعتبارها إحصائيات ضرورية لوضع مساهمات النساء في الاقتصاد في شكل نتائج منظورة وقابلة للقياس.
- إجراء اتصالات محددة الأهداف لتشجيع الشراكة، وزيادة شعور البلدان بملكية الخطة بوصفها نابعة من صميم مصلحتها الوطنية، وتحسين تنفيذ المشروعات، ونشر الدروس المستفادة.

الأولويات الخاصة بمناطق العمل

سبق التنويه في قسم "عملية إعداد الخطة والشركاء" في هذا التقرير إلى أنه قد تم تطوير خطة العمل على أساس مشاورات مكثفة مع خبراء البنك، مع التأكيد بصفة خاصة على أهمية الآراء والتعليقات الواردة من مناطق عمل البنك. وتؤدي خطة العمل إلى تحقيق القيمة المضافة عن طريق تكثيف الأعمال الجارية حالياً بشأن مناطق عمل البنك وتدشين مجالات إستراتيجية جديدة للعمل. ومن بين أمثلة الأعمال المتعلقة بمناطق عمل البنك التي سيتم تدشينها أو تكثيفها بموجب الخطة ما يلي:

1. *أفريقيًا*: إعداد تقرير ريادي رئيسي عن السياسات ويرتكز على الوثائق الخاصة بأفضل الممارسات في بلدان محور التركيز من أجل تقوية مساهمة المرأة في تحقيق النمو المشترك. وتنفيذ استثمارات في القطاعات الاقتصادية الرئيسية بهدف تحسين فعالية حصول المرأة على الموارد المنتجة، مع التركيز على الزراعة وتنمية القطاع الخاص. وتوسيع نطاق برنامج العمل المعني بالمساواة بين الجنسين وإصلاح القوانين في المنطقة المعنية من أجل تحسين الأمن الاقتصادي للمرأة وتعزيز وضعها القانوني.

2. *شرق آسيا والمحيط الهادئ*: إجراء بحث حول العمالة النسائية المهاجرة (على الصعيد المحلي والدولي)، وسياسات سوق العمل، ومحددات تمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية والسياسية. والقيام بتدخلات من شأنها بناء طاقات تأييد ومناصرة لشبكات التنمية الاقتصادية للنساء. وإنشاء صندوق بتسهيلات تقديم المنح إلى مناطق العمل من أجل تدعيم قدرة هذه الشبكات على التأثير على سياسة التنمية.

3. *أوروبا وآسيا الوسطى*: إجراء بحث حول المساواة بين الجنسين والقضايا الاقتصادية، بما في ذلك تحديث التقرير الريادي للبنك الدولي بشأن المساواة بين الجنسين والتحول، واستخدام هذا البحث في التأثير على الطلب القطري على العمليات المبنية على الاستجابة للمساواة بين الجنسين. والإجراءات التشغيلية الهادفة إلى زيادة حصول النساء المشتغلات بالأعمال الحرة على الائتمانات التجارية في آسيا الوسطى والبلدان الأخرى في هذه المنطقة.

4. *أمريكا اللاتينية والكاريبي*: إجراء بحث حول السياسات لاستخلاص المبررات والأسانيد الدالة على أن مراعاة المساواة بين الجنسين في التنمية الوطنية. والعمل التحليلي والمساعدة الفنية المقدمة بشأن أسواق العمل، ومعاشات التقاعد، وإصلاح تشريعات العمل، وحقوق الملكية، وممارسة حقوق المواطنة.

5. *الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*: العمل التحليلي والأعمال المتعلقة بسياسات العمليات من أجل تدعيم مسيرة تقدم الجهود المبذولة في المنطقة حالياً لتزويد المرأة بفرصة الاستفادة من الموارد العامة، والحصول على الوظائف، والمزايا، والأصول، عن طريق ما يلي: أ) قضايا المساواة بين الجنسين والبنية الأساسية، التي تؤثر على استخدام المرأة لوقتها كما تؤثر على دخولها في معترك الحياة العامة - وكيفية انعكاس ذلك في الإنفاق العام؛ ب) الصلات والروابط بين أسواق العمل الرسمية وغير الرسمية؛ ج) العمل التحليلي بشأن تقييمات مناخ الاستثمار ودور المرأة في القطاع الخاص.

6. *جنوب آسيا*: إجراء بحث حول السياسات لفهم التفاعل القائم بين قضايا الجنسين والسمات الأخرى المميزة للإقصاء الاجتماعي. وتطوير إطار للدمج الاجتماعي من خلال إعداد تقييمات مشتركة لقضايا الجنسين، والقضايا الاجتماعية، وقضايا الفقر.

بلدان في محور التركيز

تقوم خطة العمل بتركيز أنشطتها في مجموعة صغيرة نسبياً من البلدان الواقعة في محور تركيز الخطة بهدف زيادة ترجيح إمكانات رفع مستوى الإجراءات والأعمال والحصول على آثار قابلة للقياس. وقد قام نواب رئيس البنك الدولي لشؤون مناطق عمل البنك بوضع قائمة أولية مختارة للبلدان التي سوف تشكل محور التركيز في الخطة بصفة مبدئية. وسيجري تعديل هذه القائمة وصلفها استناداً إلى المعايير التالية:

- الاتساق مع استراتيجيات المساعدة القطرية لدى البنك.
- تحقيق التعاضد والتآزر مع العمل التحليلي الجاري وعمليات مجموعة البنك الدولي التي يتم تنفيذها في البلد المعني.
- طلب صريح بذلك من قبل بلدان تتعامل مع البنك.
- القدرة المؤسسية للهيئات والوكالات المحتمل قيامها بالتنفيذ.
- تحقيق التآزر مع عمل جاري تنفيذه أو يتم التخطيط لتنفيذه من جانب المؤسسات الأخرى المتعددة الأطراف، والمانحين، ووكالات الأمم المتحدة.

وسوف يتم الاختيار النهائي لبلدان محور التركيز من قبل اللجنة التنفيذية الداخلية المعنية بخطة العمل في مجموعة البنك الدولي (انظر قسم "نظام الإدارة العامة" أدناه). وسوف يتم تمثيل نواب الرئيس لشؤون مناطق عمل البنك في هذه اللجنة التنفيذية، إلى جانب استقاء الرأي وطلب المشورة من قبل المديرين المعنيين بالشؤون القطرية. وسوف تتمتع مناطق العمل بمرونة إجراء عمليات إعادة تقييم دورية لسلامة وصحة اختيار بلدان محور التركيز، والقيام، إن تطلب الأمر، باختيار بلدان بديلة استجابة لأية تغيرات في الظروف والأوضاع. (انظر الجدول رقم 1 للاطلاع على القائمة الأولية لبلدان محور التركيز).

الجدول رقم 1. قائمة أولية بالبلدان التي يمكن أن تكون في محور التركيز

بلدان منخفضة الدخل	دول هشة	بلدان متوسطة الدخل
• أفغانستان	• ليبيريا	• أرمينيا
• كمبوديا	• سيراليون	• شيلي
• إثيوبيا	• السودان	• الصين
• غانا		• مصر
• هندوراس		• غواتيمالا
• كينيا		• إندونيسيا
• جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية		• المغرب
• ملاوي		• نيكاراغوا
• موريتانيا		• الفلبين
• منغوليا		• أوروغواي
• موزامبيق		
• النيجر		
• بابوا نيو غينيا		
• السنغال		
• طاجيكستان		
• تنزانيا		
• تيمور الشرقية		
• أوغندا		
• فييتنام		
• اليمن		

مجالات العمل

يتمثل الهدف الشامل لخطة العمل في إضفاء وهج التقدم وألق الإنجاز على مسيرة تمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية عن طريق تعزيز قدرات المرأة على المشاركة في سوق الأراضي، وسوق العمل، والأسواق المالية، وأسواق تصريف المنتجات، مما يدفع بدوره إلى النهوض بالنمو المشترك وتسريع وتيرة تحقيق الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

وفي معترك تصديها ومتابعتها لكيفية بلوغ هذا الهدف، تقضي خطة العمل بالتزام مجموعة البنك الدولي بالعمل في أربعة مجالات للعمل (الشكل البياني رقم 2):

الشكل البياني رقم 2. أربعة مجالات عمل لمعالجة أهداف الخطة



- **المجال الأول للعمل:** تكثيف تعميم مراعاة اعتبارات المساواة بين الجنسين في عمليات البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية وفي العمل الاقتصادي والقطاعي الرئيسي المتعلق بمناطق عمل البنك.
- **المجال الثاني للعمل:** تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ وتعزيز المبادرات المبنية على النتائج التي من شأنها تمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية.
- **المجال الثالث للعمل:** تحسين المعرفة والإحصائيات الخاصة بمشاركة المرأة في الاقتصاد والعلاقة بين المساواة بين الجنسين، والنمو، وتخفيض أعداد الفقراء.

- **المجال الرابع للعمل:** القيام بحملة اتصالات محددة الأهداف من أجل تشجيع الشراكات وتحسين تنفيذ المشروعات، مع التأكيد على الدور المحوري الذي تلعبه النساء في الساحة الاقتصادية من حيث مشاركتهن في تحقيق النمو وتخفيف أعداد الفقراء.

وتتكامل مجالات العمل مع بعضها البعض. فالأبحاث والمبادرات المبنية على النتائج تُدلي بفيض دلوها في منابع العمليات والعكس بالعكس، بينما يجري تصميم الاتصالات بالكيفية التي تؤدي إلى تيسير تنفيذ المبادرات المبنية على النتائج وتوزيع ونشر نتائج البحوث والدروس المستفادة. هذا ونوضح أدناه الأنشطة المحددة لكل مجال من مجالات العمل؛ والمقصود من ذلك هو توفير قائمة خيارات تتيح لمناطق عمل البنك وشبكات الرجوع إليها لاختيار الأنشطة الأشد ملاءمة في ضوء الموارد المتاحة والأولويات المرعية بشأن منطقة العمل المعنية.

المجال الأول للعمل: مراعاة المساواة بين الجنسين في عمليات مجموعة البنك الدولي والعمل الاقتصادي والقطاعي

لقد قطع البنك الدولي شوطاً كبيراً في مسيرته على درب التقدم الملموس في مراعاة بُعد المساواة بين الرجال والنساء في عمليات القطاع الاجتماعي. إذ تتوفر المعرفة العميقة والأسس القوية المتينة التي تركز عليها العمليات، إلى جانب اصطلاح معظم عمليات الإقراض بمراعاة منظور المساواة بين الجنسين. إلا أن ذلك لا يمثل واقع الحال بالنسبة لعمليات القطاعات الاقتصادية والمساعدة الفنية، حيث توجد فجوات كبيرة في المعرفة والعمل التحليلي والعمليات المختلفة. وهناك العديد من الفرص البكر غير المستغلة وغير المستثمرة التي يجب اغتنامها لتكثيف تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في قطاعات مثل البنية الأساسية والزراعة، حيث تتسم مراعاة هذا المنظور بالتخلف والضعف، وحيث توجد إمكانات عالية للأثر القابلة للإثبات بالأدلة التي يمكن أن تنبثق من تمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية ومشاركتها في تحقيق النمو.

ويسعى المجال الأول للعمل إلى تسخير هذه الفرص الإستراتيجية واغتنامها عن طريق تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في قطاعات البنية الأساسية (الطاقة، والنقل، والتعدين، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمياه والصرف الصحي)، والزراعة، وعمليات القطاع المالي، علاوة على العمليات المنفذة على صعيد السياسات (الإقراض لأغراض سياسة التنمية، واعتمادات مساندة إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء). كذلك يقترح مجال العمل الأول مراعاة اعتبارات المساواة بين الجنسين في العمل الاقتصادي والقطاعي الرئيسي مثل تقييمات مناخ الاستثمار، وإجراء تقييمات متكاملة للفقير، والقطاع الاجتماعي، وقضايا المساواة بين الجنسين. وتتمثل الجهات الرئيسية القائمة بتنفيذ مجال العمل الأول في البنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية (انظر الجدول رقم 2).

الجدول 2. المجال الأول للعمل - التزامات مجموعة البنك الدولي تجاه العمليات والعمل الاقتصادي والقطاعي

أهداف محددة	الإجراءات	مؤشرات الأداء	الجهات الرئيسية القائمة بالتنفيذ ^أ
المبادرات القطاعية^ب			
تكثيف التركيز على المساواة بين الجنسين في عمليات الطاقة	● تعزيز التركيز على المساواة بين الجنسين في جدول أعمال زيادة الحصول على الطاقة	● تحسين التركيز على المساواة بين الجنسين في العمل الاقتصادي والاجتماعي والمشروعات الاستثمارية	البرنامج المساعد على إدارة قطاع الطاقة، مناطق عمل البنك
تكثيف التركيز على المساواة بين الجنسين في عمليات النقل	● تعميم الاتجاه السائد لمراعاة المساواة بين الجنسين أو زيادته وتطبيق نتائج التحليل على مجموعة الإجراءات الخاصة بالبنية الأساسية في منطقتين مختارتين على الأقل من مناطق عمل البنك (يتطلب ذلك ما يصل إلى 25 أسبوع عمل من موظف واحد لكل منطقة) ● تنسيق تحديث قواعد المعرفة الحالية بشأن الأدوات وحالات الممارسات الجيدة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والنقل (10)	● زيادة الجودة النوعية لعمليات البنك القائمة بتطبيق المعرفة المستقاة من شواهد تحليلية	نائب الرئيس لشؤون البنية الأساسية (وحدة النقل)، مناطق عمل البنك

أهداف محددة	الإجراءات	مؤشرات الأداء	الجهات الرئيسية القائمة بالتنفيذ ^أ
	<ul style="list-style-type: none"> أسابيع عمل من موظف واحد لسنة نشاط) إجراء تقييم سريع لأثر ما بعد استثمارات البنية التحتية في ثلاثة بلدان قامت بإنشاء بيئة قوية لسياسات مراعاة منظور المساواة بين الجنسين (15 أسبوع عمل من موظف واحد) 		
تكثيف مراعاة المساواة بين الجنسين في عمليات البنية الأساسية الشاملة	<ul style="list-style-type: none"> إعداد إطار فكري تحليلي حول استخدام مصادر البنية الأساسية في تيسير وصول المرأة إلى الأسواق تطبيق نتائج التحليل على مجموعة الإجراءات المتعلقة بالبنية الأساسية في بلدان مختارة 	<ul style="list-style-type: none"> زيادة عدد أنشطة العمل الاقتصادي والقطاعي في القطاعات الفرعية للبنية الأساسية القائمة بتحليلات مماثلة مرتكزة على المساواة بين الجنسين زيادة عدد عمليات البنك القائمة بتطبيق المعرفة المستقاة من التقارير التحليلية 	نائب الرئيس لشؤون البنية الأساسية (وحدة النقل)، مناطق عمل البنك
مراعاة المساواة بين الجنسين في عمليات الصناعات الاستخراجية	<ul style="list-style-type: none"> تعميم الدروس المستفادة من المساواة بين الجنسين لتعزيز المنافع والتخفيف من المخاطر، استنادا إلى الأعمال المؤداة بشأن التعدين في بابوا نيو غينيا وبولندا، وعمليات الصناعات الاستخراجية، مع التركيز بصفة مبدئية على عمليتين أو ثلاث عمليات يجري تنفيذها في أفريقيا وأمريكا اللاتينية تطوير بعد خاص بالمساواة بين الجنسين لتقييم المخاطر والمزايا المرتبطة بقضايا الجنسين في مشروع جديد أو مشروعين جديدين من مشروعات الصناعة الاستخراجية في السنة المالية 2007 	<ul style="list-style-type: none"> زيادة عدد مشروعات الصناعة الاستخراجية التي تتصدى لمعالجة المخاطر والمزايا المرتبطة بالمساواة بين الجنسين 	قسم الاستثمار (مؤسسة التمويل الدولية، التعدين) / قسم السياسات المعنية بالنفط والغاز والتعدين بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير
تكثيف التركيز على المساواة بين الجنسين في عمليات إمدادات المياه	<ul style="list-style-type: none"> تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في اثنتين من إستراتيجيات المساعدة القطرية المعنية بموارد المياه تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في اثنتين من برامج العمل الاقتصادي والقطاعي المعنية بموارد المياه إدراج قضايا المساواة بين الجنسين في تصميم المشروعات تنفيذ برنامج تجريبي للبحوث وبناء القدرات بشأن اتحادات مستخدمي المياه القائمة بإدراج قضايا المساواة بين الجنسين في أنشطتها 	<ul style="list-style-type: none"> زيادة عدد إستراتيجيات المساعدة القطرية المتعلقة بموارد المياه التي تركز على المساواة بين الجنسين وكذلك عدد برامج العمل الاقتصادي والقطاعي المعنية بموارد المياه مع إدراج قضايا المساواة بين الجنسين زيادة عدد ونوعية تصاميم مشروعات المياه التي تعالج الفوارق بين الجنسين 	مجموعة إدارة موارد المياه، برنامج المياه والصرف الصحي، مناطق عمل البنك
تكثيف التركيز على المساواة بين الجنسين في عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	<ul style="list-style-type: none"> تحديث الأدوات والمعرفة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق تحليل برنامج الإقراض الحالي (برنامج تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات)، والاستثمارات (مؤسسة التمويل الدولية)، والمنح (برنامج المعلومات من أجل 	<ul style="list-style-type: none"> زيادة مؤشرات مراعاة المساواة بين الجنسين في المشروعات الجديدة المنتظر تنفيذها إدراج تحليل أثر المساواة بين الجنسين في تقييم المشروعات القادمة لبرنامج المعلومات من أجل التنمية إدراج تحليل أثر المساواة بين الجنسين 	إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمية (برنامج مشترك بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية)

أهداف محددة	الإجراءات	مؤشرات الأداء	الجهات الرئيسية القائمة بالتنفيذ ^أ
	<p>التنمية)، وتعزيز مراعاة المساواة بين الجنسين بشأن برنامج أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يموله البرنامج الياباني لمنح المساعدة الفنية (GoJ) وتقوده شبكة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد وبرنامج تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات</p> <ul style="list-style-type: none"> إجراء تحليل استباقي لأثر عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدان مختارة (فيتنام، الجزائر، إندونيسيا) لتوثيق توزيع المزايا والمخاطر المترتبة على معالجة وعدم معالجة قضايا المساواة بين الجنسين 	<p>في تقارير إنجاز التنفيذ، ونشر الوعي بالنتائج من خلال الحلقات الدراسية السريعة (أثناء الغداء) والحلقات المعدة لقيادة فرق العمل بإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمية</p>	
تكثيف التركيز على المساواة بين الجنسين في العمليات الزراعية	<ul style="list-style-type: none"> بناء القدرة على تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في إدارة الأراضي ومشروعات الاستصلاح الزراعي تطوير برنامج عمل مشترك حول اشتغال المرأة بالعمل الحر، والتصنيع الزراعي، والخدمات الزراعية، والتجارة 	<ul style="list-style-type: none"> زيادة تطبيق تحليلات المساواة بين الجنسين في إدارة الأراضي ومشروعات الاستصلاح زيادة عدد ونوعية تصاميم المشروعات الزراعية التي تعالج الفوارق بين الجنسين 	مجموعة محور التركيز على قضايا الجنسين والتنمية الريفية، الأنظمة الزراعية المستدامة والمؤسسات المعرفية
تحسين حصول المرأة على الخدمات المالية الرسمية من خلال البنوك الخاصة	<ul style="list-style-type: none"> إنشاء خطوط ائتمانية في البنوك التجارية لصالح النساء المشتغلات بالعمل الحر في اثنين من بلدان محور التركيز إنشاء خطوط ائتمانية في البنوك التجارية للنساء في المناطق والبلدان الأخرى تقديم مساعدة فنية وبناء قدرات النساء المشتغلات بالعمل الحر اللاتي يتعاملن أو يُنتظر أن يتعاملن مع البنوك 	<ul style="list-style-type: none"> زيادة عدد النساء المشتغلات بالعمل الحر اللاتي يحصلن على ائتمانات رسمية في اثنين من بلدان محور التركيز زيادة مقدار الائتمانات المتاحة للنساء في بلدان محور التركيز زيادة عدد النساء الحاصلات على ائتمانات في بلدان محور التركيز زيادة عدد النساء الحاصلات على دورات تدريبية في مجالات تطوير الأعمال 	مؤسسة التمويل الدولية – برنامج الأسواق والعمل الحر والمساواة بين الجنسين
العمل الاقتصادي والقطاعي			
إدراج المساواة بين الجنسين في خطة العمل المعنية بأفريقيا	<ul style="list-style-type: none"> إعداد تقرير ريادي تسترشد به السياسات ويرتكز على الممارسات الجيدة تحديد وتوثيق الممارسات الجيدة الخاصة بتمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية في العمل التحليلي والمشروعات 	<ul style="list-style-type: none"> إعداد تقرير زيادة استكمال إدراج قضايا المساواة بين الجنسين في وثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء المعنية بأفريقيا زيادة عدد العمليات المشتملة على المساواة بين الجنسين في منطقة أفريقيا 	منطقة أفريقيا
تعزيز الاستجابة للمساواة بين الجنسين في القطاع الخاص	<ul style="list-style-type: none"> مراعاة المساواة بين الجنسين في تقييمات مناخ الاستثمار في 9 بلدان، 3 بلدان في كل سنة إجراء عمل تحليلي حول المساواة بين الجنسين وإنتاجية الشركات، واشتغال المرأة بالعمل الحر تنظيم حلقات عمل مع واضعي السياسات، 	<ul style="list-style-type: none"> زيادة عدد تقييمات مناخ الاستثمار التي تعالج قضايا المساواة بين الجنسين زيادة عدد ونوعية الإجراءات المتخذة من قبل البنك والبلدان المتعاملة معه للمساعدة على مساندة النساء العاملات والمشتغلات بالعمل الحر نتيجة أنشطة بناء القدرات ومراعاة المساواة بين 	مؤسسة التمويل الدولية، مناطق عمل البنك

أهداف محددة	الإجراءات	مؤشرات الأداء	الجهات الرئيسية القائمة بالتنفيذ ^أ
تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في إستراتيجيات تطوير القطاع الخاص	<ul style="list-style-type: none"> • وممثلي القطاع الخاص، وقادة العمال • إجراء تقييم بشأن المساواة بين الجنسين والنمو في تنزانيا، وغانا، و4 بلدان أخرى • تقديم مساعدة فنية لتنفيذ توصيات عمليات المساواة بين الجنسين وتقييم النمو • إعداد تقرير بشأن الدروس المستفادة 	<ul style="list-style-type: none"> • الجنسين في تقييمات مناخ الاستثمار • زيادة عدد ونوعية إجراءات مساندة النساء في تنزانيا وغانا والبلدان الأخرى نتيجة لعمليات المساواة بين الجنسين وتقييم النمو • زيادة عدد النساء المشاركات في مشروعات تطوير القطاع الخاص والمستفيدات منها 	مؤسسة التمويل الدولية
إعداد تقييمات متكاملة لمعدلات انتشار الفقر القطرية، والقضايا الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين	<ul style="list-style-type: none"> • أطر تجريبية لتقييم القطاعات الاجتماعية، والفقر، والمساواة بين الجنسين في 4 إلى 6 بلدان • إنتاج أدوات للتعلم من الدروس المستفادة • تقديم دورات تدريبية للموظفين والخبراء والبلدان المتعاملة مع البنك حول التقييمات المتكاملة 	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة إدراج المساواة بين الجنسين، والفقر، القضايا الاجتماعية في إستراتيجيات المساعدة القطرية وعمليات البنك • الحد من الازدواجية وزيادة التنسيق بين إجراءات البنك عبر القطاعات المختلفة 	إدارة التنمية الاجتماعية، مناطق عمل البنك
مواصلة إجراء حوار بشأن إصلاح السياسات، في ضوء نتائج التقييمات الحديثة لقضايا الفقر والمساواة بين الجنسين	<ul style="list-style-type: none"> • تنظيم فعاليات للتعلم من الدروس المستفادة وذلك في البلدان المعنية بالتعاون مع شركاء وطنيين 	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة القدرات في البلدان المتعاملة مع البنك لإدراج المساواة بين الجنسين والعمل التحليلي في حوارات السياسات وطرق صياغة السياسات 	منطقة جنوب آسيا
مراعاة اعتبارات المساواة بين الجنسين في قروض الاستثمارات القطاعية	<ul style="list-style-type: none"> • تعميق مراعاة المساواة بين الجنسين في اثنين من القروض الاستثمارية القطاعية في جنوب آسيا • توثيق الممارسات الجيدة والدروس المستفادة 	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة الموارد المفيدة للمرأة من خلال تقديم قروض قطاعية • زيادة عدد النساء المستفيدات من القروض الاستثمارية القطاعية 	منطقة جنوب آسيا
مراعاة المساواة بين الجنسين في الإقراض المعني بسياسات التنمية	<ul style="list-style-type: none"> • إجراء عمل تحليلي بشأن الفرص والقيود ومراعاة المساواة بين الجنسين في عمليات الإقراض المعني بسياسات التنمية • تنفيذ برنامج تجريبي للإقراض المعني بسياسات التنمية بوصفه مبنياً على الاستجابة للمساواة بين الجنسين في بلدان محور التركيز 	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة العمليات المبنية على الاستجابة للمساواة بين الجنسين في الإقراض المعني بسياسات التنمية 	إدارة التنمية الاجتماعية، مناطق عمل البنك

أ. يتوقف ذلك على تدبير موارد إضافية لخطة العمل.

المجال الثاني للعمل: تعبئة الموارد وتنفيذ المبادرات المبنية على النتائج وإجراءات أخرى مبتكرة

يؤدي هذا الإجراء، في ضوء المساندة المقدمة من برنامج تسهيلات منح التنمية، إلى تمويل المبادرات المبنية على النتائج في البلدان المنخفضة الدخل والدول الهشة. وتعتبر المبادرات المبنية على النتائج بمثابة تدخلات في وسعها إحداث زيادة في وتيرة تمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية في إطار زمني معقول وبتكلفة منخفضة نسبياً عن طريق تحقيق العدالة والإنصاف والتكافؤ للنساء في الأسواق (وهو ما يعرف بالتدخلات على صعيد السياسات) أو زيادة قدرة المرأة على الوصول إلى الأسواق والمنافسة فيها (وهو ما يعرف بالتدخلات على صعيد تحديد الأهداف والعمل على تحقيقها). ويمكن أن تعمل

المبادرات المبنية على النتائج بصورة مستقلة أو بوصفها مكونات في عمليات أكبر حجما وأوسع نطاقا (انظر الإطار الأول للاطلاع على أمثلة للمبادرات المبنية على النتائج).

الإطار الأول: أمثلة للمبادرات المبنية على النتائج

على صعيد السياسات:

- **تدخلات إصلاح السياسات** مثل تغييرات السياسات الزراعية المؤثرة على المحاصيل التي تنتجها النساء أو تمكينهن من الاستفادة من برامج ملكية الأراضي.
- **تشجيع مشاركة المرأة في القوة العاملة** مثل تقديم الحوافز التشجيعية للشركات الخاصة حتى تقوم بتصميم برامج لتدريب النساء على رأس العمل أو تحسين وضعهن في الأنظمة الحكومية الوسيطة.
- **الإجراءات الإيجابية لمنع الإقصاء والبرامج التفضيلية** مثل تخصيص خطوط ائتمانية للمشروعات الصغيرة المملوكة للنساء وتقديم معلومات للنساء المشتغلات بالعمل الحر عن فرص التصدير المتاحة.

على صعيد تحديد الأهداف والعمل على تحقيقها:

- **توفير الطاقة المتجددة بتكلفة منخفضة وتقديم خدمات للنساء في المجتمعات الريفية** لتشجيع العمل خارج نطاق المزارع أيضا.
- **تقوية الجماعات والتنظيمات النسائية** لتسهيل تشكيل تعاونيات للمزارعات، وإنشاء اتحادات لمستخدمات المياه، أو جمعيات للمصادر التجارية.

ويُشار إلى أن الخصائص النوعية المميزة للمبادرات المبنية على النتائج تتضمن تحقيق النجاح بوضوح في سياقات متعددة؛ والسلامة المالية المستدامة. أما معايير الاختيار الرئيسية الخاصة بانتقاء المبادرات المبنية على النتائج فتشمل:

- أرجحية تحقيق نتائج طيبة في الوقت المناسب لتحفيز تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في القطاعات الإستراتيجية.
- إمكانات تحقيق مستويات أعلى وتحقيق التكامل والدمج في السياسات والاستثمارات المستقبلية.

ونظرا لتمويل المبادرات الأولية المبنية على النتائج من أموال برنامج تسهيلات منح التنمية، فإنها تخضع لشرط في هذا البرنامج يقضي بتنفيذ الأنشطة من قبل هيئة خارجية. وسوف يقوم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بتنفيذ هذا العنصر، بينما يقوم المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة بتصميم وإجراء عمليات التقييم.¹⁶ ¹⁷ والجدير بالذكر أن التمويل الإضافي من خارج إطار برنامج تسهيلات منح التنمية لمجال العمل الثاني في الخطة سوف يمكن موظفي وخبراء البنك من تصميم وتنفيذ المبادرات المبنية على النتائج. وسوف يتم تطوير جميع هذه المبادرات بالتشاور مع الفرق العاملة بمناطق عمل البنك والبرامج القطرية، وسوف يجري تضمين الدروس المستفادة في البرامج القطرية للبنك من أجل تعزيز النجاح وزيادة تكراره (انظر الجدول 3 للاطلاع على وصف مختصر لهذا الإجراء).

¹⁶ تم اختيار صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة بعد استعراض دقيق ومتأن للمنظمات المحتملة التي تمثل المساواة بين الجنسين تفويضها الرئيسي والمتمتعة بنطاق تغطية دولي وقدرات دولية.

¹⁷ سوف يظطلع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بالإشراف على الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والاشتشاريين القائمين بتنفيذ المبادرات المبنية على النتائج. وسيعمل الصندوق كشريك معني ببناء القدرات من أجل "تدريب وتوجيه" الهيئات المحلية المضطلة بالتنفيذ لضمان تحقيق نتائج رفيعة المستوى في الوقت المناسب.

الجدول 3. المجال الثالث للعمل- التزامات البنك الدولي بشأن المبادرات المبنية على النتائج

الأهداف المحددة	الإجراءات	مؤشرات الأداء	الجهات القائمة بالتنفيذ
تعزيز استفادة المرأة وتمكينها من أسباب القوة الاقتصادية في بلدان محور التركيز	<ul style="list-style-type: none"> ● تحديد المبادرات المبنية على النتائج على صعيد السياسات وعلى صعيد تحديد أهداف وتحقيقها ● تصميم وتقييم وتنفيذ حوالي 18 مبادرة مبنية على النتائج في بلدان محور التركيز.. ● بناء شبكات فطرية داخلية، وبناء قدراتها على تنفيذ المبادرات المبنية على النتائج والنهوض بها وتقييمها. ● إجراء عمليات تقييم الأثر ● كتابة تقارير عن أفضل الممارسات وتوزيعها 	<p>في بلدان محور التركيز:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● زيادة في تيسير سياسات تمكين المرأة من المشاركة الاقتصادية ووصولها إلى الأسواق ● زيادة في الميزانيات الوطنية المخصصة لمساندة الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها النساء. ● حدوث تحسينات في العمالة، والإيرادات، والإنتاجية بالنسبة للنساء المتعاملات مع المبادرات المبنية على النتائج 	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والمركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة

المجال الثالث للعمل: تحسين المعرفة والإحصائيات الخاصة بسياسات تمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية

التزامات مجموعة البنك الدولي بشأن البحوث المتعلقة بالسياسات

لاحظ تقرير عن التنمية في العالم لعام 2006 أن الإنصاف والرخاء متكاملان ومتلازمان كوجهين لعملة واحدة: إذ يعنى فشل في الأسواق عدم توزيع الموارد على المجالات المحققة لأعلى مستويات العائد والمردود، ويرتبط الكثير من حالات فشل الأسواق بقضايا المساواة بين الجنسين. والواقع أن استناد أداء الأسواق إلى أسس أكثر عدالة وإنصافاً بالنسبة للجنسين هو أمر يؤدي لا محالة إلى زيادة ملموسة في إنتاجية النساء ودخولهن ومساهمتهن في تحقيق النمو الاقتصادي.

وإذا أرادت خطة العمل أن تجعل الأسواق مكاناً لنجاح النساء، فإنه يجب على البنك الدولي أن يمتلك المعرفة التحليلية لأسباب فشل الأسواق الحالية وغير ذلك من العوامل التي تقف حجر عثرة في وجه تمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية (الجدول 4-أ). كما ينبغي أن تضطلع الأبحاث أيضاً بتحديد التداخلات الأشد فعالية في إزالة هذه الحواجز. وي طرح المجال الثالث للعمل مقترحات بشأن تحسين وتعميق معرفة البنك الدولي بهذه المجالات.

وسوف يركز الرافد الأول في العمليات البحثية على الصلات الاقتصادية الكلية بين المساواة بين الجنسين والنمو ثم ينصب التركيز على الأسس الاقتصادية الجزئية لهذا النمو. في حين تقوم الموجات الثانية من الأبحاث بفحص تأثير إصلاح السياسات على رفاهية كل من المرأة والرجل، بالإضافة إلى تصميم وإجراء عمليات تقييم الأثر لمشروعات البنك الدولي التي يحتمل أن تؤثر على تمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية، مع التركيز على الأسواق الرئيسية: أسواق الأراضي، وأسواق العمل، وأسواق تصريف المنتجات، والأسواق المالية. وسوف يتم تنفيذ هذا البرنامج المعني بهذه الأبحاث من قبل باحثين من داخل البنك الدولي وخارجه، بما في ذلك معاهد البحوث في البلدان النامية. وستقوم لجنة الاختيار باستعراض هذه المقترحات باستخدام معايير انتقاء واضحة لضمان الشفافية والمساءلة. وسوف تضطلع بتنفيذ هذا النشاط كل من مكتب نائب الرئيس لاقتصاديات التنمية وشبكة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد.

الجدول 4 أ: المجال الثالث للعمل - التزامات مجموعة البنك الدولي على صعيد الأبحاث المتعلقة بسياسات تمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية

الأهداف المحددة	الإجراءات	مؤشرات الأداء	الجهات القائمة بالتنفيذ
زيادة عدد عمليات تقييم أثر المساواة بين الجنسين في عمليات البنك	<ul style="list-style-type: none"> ● مساندة مبادرة تقييم الأثر الإنمائي من أجل تقييم تأثير مشروعات البنك على النساء في الأسواق الرئيسية (أسواق الأراضي، وأسواق العمل، وأسواق المنتجات، وأسواق الائتمانات المالية)، (3 عمليات تقييم في السنة الأولى، تليها 6 عمليات تقييم في 	<ul style="list-style-type: none"> ● زيادة في عدد عمليات تقييم مشروعات البنك التي تقوم بقياس أثر المساواة بين الجنسين 	برنامج تقييم الأثر الإنمائي، ووحدة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد والمساواة

الأهداف المحددة	الإجراءات	مؤشرات الأداء	الجهات القائمة بالتنفيذ ^أ
	السنوات اللاحقة)		بين الجنسين والتنمية
تعزيز فهم الصلات القائمة بين غياب المساواة بين الجنسين والنمو المشترك، وتحسين فهم الآثار التفاضلية للمساواة بين الجنسين المترتبة على إصلاح السياسات وعمليات البنك الدولي	<ul style="list-style-type: none"> • بحث حول الأسس الاقتصادية الجزئية للمساواة بين الجنسين والنمو • بحث حول الصلات الاقتصادية الكلية بين المساواة بين الجنسين والنمو والكشف عن الأسس الاقتصادية الجزئية التي يستند إليها هذا النمو • إنشاء صندوق للحوافز التشجيعية ليكون "مسك الختام" للتمويل البحثي القائم في البنك للمشروعات البحثية التي تتضمن تحليلات إضافية للمساواة بين الجنسين. • صندوق للأبحاث الخارجية حول تمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية • إجراء سلسلة من الدراسات المنطقية حول تأثير مبادرات الإصلاح على رفاهية المرأة • تحديث دراسة أوروبا وآسيا الوسطى عن تأثير التحول الاقتصادي على النساء • تجميع وتوزيع نتائج عمليات تقييم الأثر 	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة في عدد الدراسات التحليلية التي تركز على المساواة بين الجنسين والنمو • استخدام الأبحاث المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والنمو في صياغة برامج المساعدة القطرية بالبنك الدولي • استخدام الأبحاث في تقديم معلومات عن الأولويات والسياسات الوطنية • زيادة في عدد الدراسات الإقليمية التي تركز على أثر مبادرات الإصلاح على رفاهية النساء • استخدام الأبحاث في صياغة وتشكيل المساعدة القطرية التي يقدمها البنك الدولي • استخدام الأبحاث في تقديم معلومات عن الأولويات والسياسات الوطنية 	مجموعة بحوث التنمية، وشبكة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد، و وحدات تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد والمساواة بين الجنسين والتنمية بمناطق عمل البنك

التزامات البنك الدولي بتحسين الإحصائيات المفصلة حسب نوع الجنس

لقد جرت العادة طوال السنوات العشرين الماضية على بناء برامج لإحصائيات الجنسين في هيئات ومصالح الإحصاءات الوطنية والإدارات الإحصائية الأخرى، ويوجد قدر كبير من الوعي والإدراك لأهمية تحليل البيانات وتصنيفها حسب نوع الجنس بالنسبة لصياغة السياسات وتشكيلها ومتابعة تنفيذها.¹⁸ إلا أن هذه البرامج قد جعلت نفسها في أغلب الأحيان رهينة المحسبين حيث اقتصر على الدوران في شرنقتي تجميع الإحصائيات الاجتماعية والديموغرافية ثم توزيعها. فالبيانات الموضحة للمشاركة الاقتصادية للمرأة تتسم بالضعف الملحوظ؛ ولعل خير مثال لذلك هو غياب البيانات التي يمكن مقارنتها فيما بين البلدان بشأن مستوى دخل النساء، ومدى مشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي للعمالة. ويتصف الكثير من المؤشرات بسهولة القياس نسبيًا من حيث المبدأ (كالفوارق بين أجور الجنسين في قطاعات العمالة الرسمية مثلًا)، بينما تتطلب مؤشرات أخرى مزيدًا من الجهد في عمليات التحديد والقياس (مثل الفوارق بين الجنسين بشأن الإيرادات والإنتاجية في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد). وخلاصة القول إن التحدي الرئيسي للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية يتمثل في التغلب على تدني نوعية الإحصائيات ومحدودية توفر الإحصائيات التحليلية المصنفة حسب نوع الجنس.¹⁹

وسوف يعمل الإجراء الثالث أيضًا على استخدام برنامج تسهيلات منح التنمية والموارد الأخرى من أجل تحسين تجميع واستخدام الإحصائيات التحليلية المصنفة حسب نوع الجنس - وخاصة الإحصائيات المرتبطة بتمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية وإتاحة الفرص الاقتصادية أمامها - وذلك عن طريق بناء القدرات اللازمة لجمع البيانات، والإبلاغ بالبيانات،

¹⁸ انظر على سبيل المثال، GenderStats، وهي قاعدة بيانات إلكترونية عن إحصائيات ومؤشرات الجنسين لكافة البلدان: <http://devdata.worldbank.org/genderstats/home.asp>.

¹⁹ مشروع الألفية الجديدة، 2003. عمود وعود يجب أن نصورها: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة. ورقة معلومات أساسية لفريق العمل المعني بالتعليم والمساواة بين الجنسين.

وتحليلها، في بلدان محور التركيز (الجدول 4-ب). وسوف تتولى مجموعة بيانات اقتصاديات التنمية زمام قيادة العمل لتحسين إحصائيات الجنسين في مجموعة البنك الدولي، بالتنسيق مع الشركاء الآخرين داخل البنك وخارجه.²⁰

الجدول 4 ب: المجال الثالث للعمل - التزامات مجموعة البنك الدولي بشأن الإحصائيات التحليلية المفصلة حسب نوع الجنس

الأهداف المحددة	الإجراءات	مؤشرات الأداء	الجهات القائمة بالتنفيذ
تعزيز القدرات لدى بلدان منطقة أوروبا وآسيا الوسطى للنهوض بجمع البيانات، والإبلاغ عن البيانات، وتحليلها، واستخدام بيانات تحليلية مفصلة حسب نوع الجنس	<ul style="list-style-type: none"> تشكيل مجموعة أساسية وهامة من المدربين الوطنيين تحسين استثارة الحساسية والتوعية لدى المستخدمين والإحصائيين فيما يتعلق بإنتاج، واستخدام، وتحديث الإحصائيات الخاصة بالجنسين تحسين مدى توفر البيانات ونوعيتها في المجالات التي توجد بها فجوات استخدام البيانات الناشئة في زيادة التوعية بين واضعي السياسات في مناطق عمل البنك بشأن التفاوت بين الجنسين 	<ul style="list-style-type: none"> يجب أن تكون لدى أربعة بلدان على الأقل من بلدان منطقة أوروبا وآسيا الوسطى أنظمة إحصائية وطنية تقوم روتينيا بتجميع وتحليل البيانات والإبلاغ عنها حسب نوع الجنس ويسري ذلك على كافة الإحصائيات على المستوى الفردي 	<p>لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قسم تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد التابع لمعهد البنك الدولي، ومجموعة بيانات اقتصاديات التنمية</p>
النهوض بقدرات المكاتب الإحصائية الوطنية على جمع البيانات، ومعالجتها، وتحليلها وتوزيع إحصائيات وبيانات مفصلة حسب نوع الجنس بشأن عمالة المرأة والرجل	<ul style="list-style-type: none"> تحديد واختيار بلدان محور التركيز وتزويدها ببرامج لتدريب العاملين مع توفير الإشراف والمتابعة الفنية توسيع نطاق توفر البيانات التحليلية المفصلة حسب نوع الجنس 	<ul style="list-style-type: none"> توفر بيانات مفصلة حسب نوع الجنس وتحديثها في أربعة بلدان إضافية على الأقل كل سنة 	<p>شعبة الإحصاءات بمنظمة العمل الدولية، ومجموعة بيانات اقتصاديات التنمية</p>
مراعاة المساواة بين الجنسين في المسوحات التي تتم برعاية البنك الدولي والمسوحات الوطنية الكبيرة الأخرى (مثل مسوحات مؤشر قياس مستوى المعيشة، ومسوحات مناخ الاستثمار، والمسح الديموغرافي والصحي، ومسوحات ممارسة أنشطة الأعمال)	<ul style="list-style-type: none"> تحديد الفجوات القائمة في مسوحات البنك والمسوحات الأخرى، مثل المسوحات الديموغرافية والصحية تقديم مساعدة فنية لفرق المسح لتمكينها من تجميع واستخدام بيانات مفصلة حسب نوع الجنس إعداد وتوزيع أدوات للتعلم من أجل إدراج قضايا الجنسين في المسوحات تصميم وتحسين النماذج القطاعية للبنية الأساسية 	<ul style="list-style-type: none"> قيام المسوحات المنفذة برعاية البنك الدولي والمسوحات الكبيرة على الصعيد الوطني بإدراج قضايا الجنسين بشكل منتظم وبيانات حسب نوع الجنس وبيانات على المستوى الفردي 	<p>مجموعة بيانات اقتصاديات التنمية</p>
بناء طاقات أكبر داخل البنك لجمع البيانات، والإبلاغ عنها، وتحليلها، واستخدام بيانات مفصلة حسب نوع الجنس وبيانات ذات علاقة بقضايا الجنسين	<ul style="list-style-type: none"> إدراج قضايا الجنسين في برامج تدريب مختارة تصميم وتوفير برنامج قائم على الاكتفاء الذاتي لموظفي وخبراء البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية حول الإبلاغ عن المعلومات والبيانات، وتحليلها وتصنيفها 	<ul style="list-style-type: none"> قيام خبراء البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية المعنيين بالبيانات الاقتصادية بشكل روتيني بتجميع وتحليل واستخدام إحصائيات مفصلة حسب نوع الجنس فيما يتعلق بالفرص الاقتصادية 	<p>مجموعة بيانات اقتصاديات التنمية</p>

²⁰ سوف تتعاون مجموعة بيانات اقتصاديات التنمية، بصفة خاصة، مع منظمة العمل الدولية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، من أجل مساندة جهود تجميع المزيد من البيانات وتحسين الإحصائيات التحليلية المفصلة حسب الجنسين داخل البنك وخارجه.

الأهداف المحددة	الإجراءات	مؤشرات الأداء	الجهات القائمة بالتنفيذ
	حسب نوع الجنس واستخدامها		
تطوير طرق جديدة لقياس ورصد أوجه التفاوت والتباين بين الجنسين في الاقتصاد	مبادرات ممكنة: <ul style="list-style-type: none"> تشكيل مجموعة عمل بقيادة منظمة العمل الدولية لتحسين مؤشرات العمل الخاصة بالقطاع غير الرسمي في أفريقيا إعداد تقرير اقتصادي عن مؤشرات المساواة بين الجنسين في البلدان متوسطة الدخل استخدام برنامج مجموعة لوكسمبورغ لدراسة الدخل في تجميع المزيد من مؤشرات المساواة والتفاوت بين الجنسين في البلدان النامية المتوسطة الدخل. 	<ul style="list-style-type: none"> يتم البت في ذلك لاحقاً في ضوء نشوء وتطور الشراكات 	مجموعة بيانات اقتصاديات التنمية، ومنظمة العمل الدولية

المجال الرابع للعمل: تنفيذ حملة اتصالات محددة الأهداف والتدريب من أجل بناء الشراكات بشأن مراعاة أهمية المساهمات الاقتصادية للمرأة وتنفيذ خطة العمل

يتسم تصميم إستراتيجية الاتصالات والتدريب بالتوجه نحو بناء شراكات مع المانحين، والمنظمات الدولية، والبلدان المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي من أجل تنفيذ خطة العمل؛ ومساندة مراحل تنفيذها عن طريق تشجيع الشعور على المستوى الوطني والمحلي بملكية خطة العمل لكونها نابعة من صميم المصلحة المباشرة؛ وتبادل الدروس المستفادة ونتائج المبادرات الواردة في خطة العمل؛ وزيادة قدرة خبراء مجموعة البنك الدولي على تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في كافة عمليات القطاعات الاقتصادية. وتتمثل الجهات الرئيسية القائمة بتنفيذ أنشطة المجال الرابع للعمل في إدارة الشؤون الخارجية بالبنك الدولي، ومعهد البنك الدولي بالتعاون الوثيق مع الجهات المطلعة بتنفيذ متطلبات مجالات العمل الثلاثة الأخرى في الخطة. انظر الجدول 5 للاطلاع على الإجراءات التفصيلية ومؤشرات الأداء الخاصة بهذا العنصر من عناصر الخطة ومكوناتها.

الجدول 5: المجال الرابع للعمل - تنفيذ حملة الاتصالات المحددة الأهداف وتدريب العاملين

الأهداف المحددة	الإجراءات	مؤشرات الأداء	الجهات القائمة بالتنفيذ
بناء الشراكات			
زيادة التوعية بخطة العمل وأبعادها ومراميها	<ul style="list-style-type: none"> إقامة شراكة مع البلدان المانحة في تدشين خطة العمل علناً على الملأ العالمي اختيار أبطال وشخصيات عالمية مرموقة للتحدث عن الخطة ومقاصدها توعية المنظمات غير الحكومية من قبل فريق مختار من بين أعضاء المجموعة الاستشارية الخارجية المعنية بالمساواة بين الجنسين تعميم النتائج المنبثقة عن الخطة على الجهات الرئيسية المتعاملة مع البنك 	<ul style="list-style-type: none"> قيام شراكات راسخة مع المانحين والبلدان المتعاملة مع البنك تزايد الوعي في أوساط المجتمع الدولي بشأن خطة العمل ومقاصدها ارتفاع مستوى وعي المانحين وإدراكهم للحاجة إلى تمويل التدخلات الثنائية وتدخلات المنظمات غير الحكومية بشأن المشاركة الاقتصادية للمرأة 	الشؤون الخارجية/وحدة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد والمساواة بين الجنسين والتنمية
إعلام وإحاطة مجتمع	<ul style="list-style-type: none"> إعداد بيانات إعلامية لموقع الشبكة 	<ul style="list-style-type: none"> زيادة الوعي في البنك حول خطة 	الشؤون

الأهداف المحددة	الإجراءات	مؤشرات الأداء	الجهات القائمة بالتنفيذ
مجموعة البنك الدولي بأكمله بخطة العمل ومقاصدها	الداخلية: مقال اليوم، ونشرها البيانات في الكشك الإعلامي • نشر معلومات ومقالات إخبارية عن نتائج المبادرات المبنية على النتائج، والبحوث، والدروس المستفادة على مواقع الشبكة الداخلية للبنك • إعداد ونشر مدونات إحاطة عن البحوث المتعلقة بالخطة، والعمل الإحصائي، والنتائج المحققة على أرض الواقع	العمل وتعزيز الأولوية التي يعطيها البنك للخطة • زيادة فهم أهمية المشاركة الاقتصادية للمرأة • زيادة إدراج أهداف خطة العمل في أولويات البنك المتعلقة بمناطق عمل البنك	الخارجية/وحدة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد والمساواة بين الجنسين والتنمية
زيادة الوعي والإدراك لمدى أهمية تمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية	• تنظيم جلسات وإعداد تقارير عن أبحاث ونتائج خطة العمل وعرضها في المحافل والمنديات الاقتصادية الدولية • قيام الرئيس وولفويتز بإثارة هذه القضايا والتطرق إلى خطة العمل في الاجتماعات واللقاءات الدولية • إحاطة الصحافة الاقتصادية الدولية بشكل منظم بقضايا المشاركة الاقتصادية للمرأة ونتائج خطة العمل • إحاطة وسائل الإعلام بصفة منتظمة في بلدان المبادرات المبنية على النتائج بهذه القضايا والنتائج التي أسفرت عنها خطة العمل • إصدار وتوزيع نشرات ومطويات عن الدروس المستفادة من المبادرات المبنية على النتائج	• تنامي وعي المجتمع الدولي بأهمية المشاركة الاقتصادية للمرأة • ظهور مقالات وإشارات في الصحافة الدولية إلى هذه القضية ونتائج خطة العمل والدروس المستفادة • مقالات في صحافة البلد المتعامل مع البنك وإجراء مقابلات صحفية وإشارات وتوجيهات إعلامية في الصحافة	نائب الرئيس ورئيس شبكة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد / وحدة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد والمساواة بين الجنسين والتنمية
تنفيذ خطة العمل			
تحسين تنفيذ المشروعات عن طريق إدراج الآراء والرؤى المستقاة من أصحاب المصلحة الحقيقية المباشرة وزيادة التزامهم بخطة العمل	• تنظيم حوارات مع أصحاب المصلحة المباشرة وعقد حلقات لتدارس ومناقشة المزايا، والحوافز، والأهداف، والأدوار • إعداد وتوزيع مواد إرشادية للجهات القائمة بالتنفيذ في بلدان محور التركيز	• نجاح تنفيذ الإجراءات • زيادة مشاركة الهيئات الحكومية والجماعات والاتحادات النسائية في أنشطة الخطة	الشؤون الخارجية، المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
تجميع الدروس المستفادة ونشرها وتوزيعها لتعود بالنفع على الجميع	• تنفيذ الدروس المنهجية المستفادة من تقارير الإحاطة الموجزة والمعلومات المستخلصة منها بالتزامن مع ورش العمل المتعلقة بفترة المائة يوم ثم بوتيرة نصف سنوية بعد ذلك.	• زيادة في عدد شركاء التنمية/المتعاملين مع البنك الذين يملكون معرفة عميقة بالدروس المستفادة من تنفيذ خطة العمل	الشؤون الخارجية، المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

الأهداف المحددة	الإجراءات	مؤشرات الأداء	الجهات القائمة بالتنفيذ
	<ul style="list-style-type: none"> إعداد تقارير للبنك عن الدروس المستخلصة ونشر ملخصات وعروض موجزة على مواقع البنك على شبكة الانترنت إعداد وتوزيع مجموعة الدروس المستفادة على المانحين، والوزراء في البلدان المتعاملة مع البنك، والمديرين القطريين بالبنك، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية 		المتحدة الإنمائي للمرأة
التدريب			
تدريب موظفي وخبراء البنك الدولي على إدراج مراعاة المساواة بين الجنسين في عمليات القطاعات الاقتصادية التي يقوم بها البنك	<ul style="list-style-type: none"> تنظيم تدريب لموظفي البنك وخبرائه تدريب قادة فرق العمل على كيفية مراعاة المساواة بين الجنسين في عمليات البنك برامج مخصصة للتمويل الإنمائي 	<ul style="list-style-type: none"> تدريب العاملين في الشبكات ومناطق عمل البنك إنجاز برامج التمويل الإنمائي التدريبية مشاركة الذين أكملوا التدريب في فرق العمل المعنية بتطوير عمليات القطاع الاقتصادي 	مناطق عمل البنك، معهد البنك الدولي

النتائج المتوقعة

فيما يلي بيان بالنتائج المتوقعة:

- بالنسبة للمجال الأول للعمل المعني بمراعاة المساواة بين الجنسين في العمليات: من المتوقع حدوث زيادة كبيرة في الاهتمام بقضايا المساواة بين الجنسين وبالإجراءات المؤدية إليها في كل الأعمال المتعلقة بالعمليات على صعيد مجموعة البنك الدولي بأكملها (مثل أدوات الإقراض، والعمل التحليلي والاستشاري المبني على السياسات) في القطاعات الاقتصادية.

وتشتمل مؤشرات الأداء على:

- زيادة في النسبة المئوية للعمليات في قطاعات الزراعة، والنقل، والطاقة، والمياه، والتعدين/ وتطوير القطاع الخاص مع تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين فيها بصورة مرضية للغاية.
- زيادة عدد القروض المعنية بسياسات التنمية المبنية على مراعاة المساواة بين الجنسين.
- زيادة عدد تقييمات مناخ الاستثمار، وعمليات تقييم مراعاة المساواة بين الجنسين والنمو.
- الحد من الازدواجية وزيادة تنسيق إجراءات البنك الدولي عن طريق عمليات التقييم المتكاملة لقضايا الفقر، والمساواة بين الجنسين، والقضايا الاجتماعية.
- زيادة عدد خطوط الائتمانات التجارية الممنوحة للنساء وعدد النساء الحاصلات على قروض من البنوك التجارية (عن طريق برامج الإقراض بمؤسسة التمويل الدولية).

- بالنسبة للمجال الثاني للعمل المعني بتنفيذ المبادرات المبنية على النتائج: سوف تطرأ أوجه تحسن في السياسات والبرامج في بلدان محور التركيز التي تقوم بتعزيز حصول المرأة على الموارد الاقتصادية وتزيد من مشاركتها في الأسواق.

وتشتمل مؤشرات الأداء على:

- مجموعة من التدخلات الرامية إلى زيادة تمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية وتحقيق نتائج قابلة للقياس والتقييم.
- زيادة قدرات الوكالات والهيئات المحلية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، في بلدان محور التركيز.
- زيادة عدد ونوعية السياسات والبرامج الوطنية والمحلية القائمة بتسهيل المشاركة الاقتصادية للمرأة ووصولها إلى الأسواق (السوق المالية، وسوق الأراضي، وسوق العمل، وسوق المنتجات).
- إدراج الدروس المستفادة المستخلصة من الخبرات التجريبية في عمليات مجموعة البنك الدولي.

- بالنسبة للمجال الثالث للعمل المعني بتحسين البحوث والإحصائيات: من المتوقع أن تتنامى فروع المعرفة وتزداد قدرات البحث في البلدان بشأن الصلات القائمة بين المساواة بين الجنسين، والحد من وطأة الفقر، والنمو. وسوف تؤدي زيادة الاستفادة من هذه المعرفة والأبحاث إلى تعزيز بصيرة السياسات والبرامج وإمدادها بالمعلومات. كما ستحدث زيادة في عدد عمليات تقييم مشروعات مجموعة البنك الدولي التي تقوم بقياس أثر التدخلات على المساواة بين الجنسين.

وتشتمل مؤشرات الأداء على:

- تزايد عمليات تقييم أثر مراعاة الفوارق والالتزام المساواة بين الجنسين في تدخلات البنك.
- زيادة فهم الآثار التفاضلية للمساواة بين الجنسين الناتجة عن إصلاح السياسات.
- تعزيز فهم محددات تمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية.
- تنامي القدرات في البلدان في تجميع وتحليل الإحصائيات المصنفة حسب نوع الجنس وتحسين نوعية ومدى توفر البيانات المفصلة حسب نوع الجنس المتعلقة بالقوة العاملة والعمالة.

- بالنسبة للمجال الرابع للعمل المعني بتنفيذ حملة اتصالات محددة الأهداف وتوفير التدريب: يُتوقع أن ينصب التركيز بصورة ملموسة وأكثر وضوحاً في البلدان المتعاملة مع البنك الدولي على مساندة الأنشطة الاقتصادية النسائية، وتحسين تنفيذ المشروعات من خلال تعاضم الإحساس واليقين بملكية الخطة على الصعيدين الوطني والمحلي لكونها معبرة عن المصلحة المباشرة في الصميم، بالإضافة إلى زيادة تنسيق المساندة المقدمة من المانحين لتمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية، وتنامي مقدرة خبراء مجموعة البنك الدولي على إضفاء صبغة المساواة بين الجنسين وإدراجها في عمليات المجموعة.

وتشتمل مؤشرات الأداء على:

- قيام شراكات راسخة الأقدام لتنفيذ خطة العمل.
- إقبال أصحاب المصلحة الحقيقية المباشرة على تقديم الرأي والمشورة والالتزام بالخطة ومقاصدها.
- زيادة انضباط موجات التناغم والانسجام بين الخطة والأولويات الخاصة بمناطق عمل البنك الدولي.
- انتشار الوعي وإدراك واضعي السياسات لأهمية المشاركة الاقتصادية للمرأة.
- ارتفاع عدد خبراء البنك الدولي في القطاعات الاقتصادية ومناطق عمل البنك الذين يتمتعون بمهارات فائقة في مجالات مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في العمليات المختلفة.

هذا وسوف يجري قياس النتائج المنبثقة عن الخطة على ثلاثة مستويات: أ) نتائج المبادرات الفردية التي تم تمويلها، ب) النتائج الإجمالية التي أسفرت عنها الخطة، ج) الرصد المستمر لإستراتيجية البنك المعنية بتعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين من أجل تقييم ما إذا كان تنفيذ الخطة من شأنه أن يؤدي إلى تسريع وتيرة التقدم وتعجيل خطاه نحو بلوغ الأهداف التي تتوخى الإستراتيجية تحقيقها.

الرصد والتقييم

يتمثل هدف الرصد والتقييم في المساهمة في تحقيق التنفيذ السلس للخطة وتكرار تنفيذ المبادرات التي حققت أعلى درجات النجاح والتعظيم من شأنها وأثرها.

وفيما يلي عناصر الرصد والتقييم في الخطة:

- تتبع مسار تنفيذ الأنشطة وقياس نتائجها (المدخلات، وعملية سير التنفيذ، والمخرجات)، وتقديم آراء وتعليقات نقدية حول تنفيذ الخطة من أجل تحسين أدائها.
- إعداد تقييمات أساسية عن الوضع قبل البدء في تنفيذ الخطة وتقييم التقدم الحاصل من خلال النتائج أو مؤشرات الأداء لكل مجال من مجالات العمل (المحددة في الجداول أعلاه).
- إجراء استعراض منتصف الفترة لضمان وجود الخطة على مسارها السليم والوفاء بالأهداف المنشودة (ورفع تقرير بذلك إلى اللجنة التنفيذية والمجموعة الاستشارية).
- تحديد وتقييم أثر الإجراءات الواردة في الخطة على عمليات البنك وأنشطة عمله التحليلي، أي التغيرات والتحويلات التي طرأت على طريقة وأسلوب البنك في أداء عمله.
- تقييم أثر إجراءات الخطة على تمكين المرأة من أسباب القوة الاقتصادية في البلدان المتعاملة مع البنك، مع التركيز بصفة خاصة على المبادرات المبنية على النتائج.

مسؤوليات تنفيذ أعمال الرصد والتقييم:

- سوف تكون كل جهة قائمة بالتنفيذ في أحد مجالات العمل في الخطة مسؤولة عن تطوير آليات للرصد والمتابعة، وإعداد تقييم أساسي، وتجميع النتائج في تقرير سنوي تقوم بإنجازه عن رصد التقدم والنتائج.
- سوف تقوم وحدة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد والمساواة بين الجنسين والتنمية بتجميع التقارير السنوية لسير التقدم واستخلاص ما فيها لإعداد تقرير متكامل وتوزيعه على نطاق واسع، وسوف تحلل هذا الوحدة موقع الصدارة في إعداد التقييم النهائي.
- سوف يضطلع المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة بالإشراف على عمليات تقييم الأثر داخل البلدان وهو الأثر المترتب على تنفيذ المبادرات المبنية على النتائج المذكورة في المجال الثاني للعمل.
- في سياق المجال الثالث للعمل، سوف يتم إجراء عمليات محددة الأهداف لتقييم الأثر وذلك بالتعاون والشراكة مع الخبراء في مناطق عمل البنك المعنيين بتقييم الأثر ومبادرة تقييم الأثر الإنمائي.
- سوف يساعد إجراء تقييم بعد انتهاء تنفيذ الخطة على تقرير ما إذا كانت هناك حاجة تستدعي تمديد الإطار الزمني للخطة أم لا، بالإضافة إلى تحديد المبادرات والأنشطة التي يمكن تكرار تنفيذها أو توسيع نطاقها. وسوف يُطلب من مجموعة التقييم المستقلة بالبنك ومجموعة ضمان الجودة تقديم مساعدة فنية في تصميم وتنفيذ التقييم النهائي.

نظام الإدارة العامة

سوف تضطلع لجنة تنفيذية داخلية بمجموعة البنك الدولي بالإشراف على هذه الخطة. وتتألف اللجنة من 6 إلى 8 أعضاء يمثلون مناطق عمل البنك، وشبكة سياسة العمليات والخدمات القطرية، والإدارة القانونية، ومؤسسة التمويل الدولية، وشبكة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد. ويرأس هذه اللجنة مدير وحدة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد والمساواة بين الجنسين والتنمية. وسوف تسترشد اللجنة التنفيذية بتوجيهات مجلس استشاري يتكون من 8 إلى 10 أعضاء؛ ويتألف هذه المجلس الاستشاري من الوكالات المانحة، والمجموعة الاستشارية الخارجية المعنية بالمساواة بين الجنسين، وممثلي مجلس المساواة بين الجنسين والتنمية، وبعض كبار المسؤولين في البنك. وسوف تكون وحدة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد والمساواة بين الجنسين والتنمية بمثابة سكرتارية خطة العمل مع إتباعها التعليمات المعتمدة من قبل اللجنة التنفيذية. ويوضح الشكل البياني في المرفق الثاني نظام الإدارة العامة المقترح وإطار المساءلة عن خطة العمل.

الموارد البشرية والتمويل

سوف يتوقف نجاح تنفيذ خطة العمل على معالجة اثنين من القيود الرئيسية التي تواجهها مجموعة البنك الدولي: مستوى التوظيف للخبراء، والموارد المالية. فالتنفيذ الكامل والناجح للخطة يتطلب زيادة خبرات الموظفين وتوفير أموال إضافية.²¹

الموارد البشرية

يتمثل التحدي المرتبط بمستوى التوظيف اللازم في قلة عدد الخبراء العاملين في مناطق عمل البنك الذين لديهم خبرات ومهارات تحليلية في الأعمال القطاعية مع مراعاة قضايا المساواة بين الجنسين. وسوف تتم معالجة هذه القيود بطريقتين على النحو التالي: تدريب الخبراء والمختصين على رفع مستوى قدراتهم التحليلية في مجال المساواة بين الجنسين، وتوظيف استشاريين مؤهلين وجعل خدماتهم ومساهماتهم متاحة عند الطلب من قبل الإدارات القطاعية ومناطق عمل البنك.

وقد كشفت المشورة المبدئية مع إدارات مناطق العمل والشبكات في مجموعة البنك الدولي عن الاهتمام البالغ بتلقي التدريب المرتبط بالأنشطة المحددة في المجال الأول للعمل في الخطة، ولاسيما القضايا القطاعية للمساواة بين الجنسين (مثل الطاقة والنقل وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والزراعة، والجوانب القانونية للعمليات) فضلا عن الاهتمام الكبير بتعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في العمل الاقتصادي والقطاعي. وسوف يتضمن التدريب دورات وبرامج قصيرة الأجل وبرامج إنمائية أطول أجلا. ونظرا لأن التجربة في الماضي بشأن التدريب القصير الأجل حول قضايا المساواة بين الجنسين في الوكالات الإنمائية لم تحقق النتائج المرجوة حتى تاريخه، فإنه سيتم تنظيم هذا التدريب القصير الأمد بالكيفية التي تجعله مركزا حول قطاعات بعينها مع تشكيل فرق عمل. ومع ذلك، فإن الخطة تحبذ التدريب الطويل الأجل عبر التكليف بمهام عمل إنمائية مرتبطة بقضايا المساواة بين الجنسين لمدة ثلاثة أشهر إلى تسعة أشهر في المتوسط. وسوف تبدأ خطة التدريب بتقييم احتياجات موظفي مناطق العمل والشبكات.

وتجدر الإشارة إلى أن خطة التدريب وخطة العمل تقومان بالتعزيز المتبادل لبعضهما البعض: فتدريب الموظفين والخبراء من شأنه أن يضمن نجاح تنفيذ خطة العمل، في حين أن خطة العمل نفسها تحتوي على نتائج تحليلية يمكن استخدامها في تدريب الموظفين والخبراء. كما أن خطة العمل بطبيعتها المحضة - حيث التركيز على النتائج والتعلم من خلال الأداء - سوف تدفع إلى النهوض بعملية التعلم واكتساب المهارات اللازمة.

التمويل

سوف يتطلب تنفيذ خطة العمل زيادة مستوى الجهد المبذول على أن يقابله مستوى من الموارد المكافئة. ويمكن تأمين موارد إضافية، من داخل البنك، لتنفيذ الجوانب الحيوية للخطة وذلك عن طريق توسيع حجم الموارد الإضافية وتدريب موارد من خلال إعادة توزيع المخصصات في الميزانيات. وسيجري استخدام التمويل الإضافي كحافز تشجيعي على إحداث عمليات إعادة توزيع للمخصصات المرتبطة بمناطق العمل.

وكما هو الحال بالنسبة للمبادرات الأخرى، فإن المستوى الأولي للموارد المُلتزم بها سيكون على جانب كبير من الأهمية لإثبات إمكانية تحقيق نتائج قابلة للقياس وتسريع وتيرة تنفيذ الخطة. ومن الواضح أنه كلما كان الجهد أكثر طموحا، فإن حجم الموارد المطلوبة لا بد أن يشد في العلو والارتفاع.

وطبقا لما يوضحه المرفق الثالث عن الموارد الأساسية المطلوبة، فإن تكلفة تنفيذ الخطة بحذافيرها على مدى السنوات المالية 2007 إلى 2010 ستصل كما هو متوقع إلى 24.5 مليون دولار أمريكي. وتشير التقديرات الأولية إلى إمكانية تحمل هذه

²¹ بالإضافة إلى هذه القيود التي تواجهها مجموعة البنك الدولي، سوف تعالج الخطة ثلاثة قيود مشتركة في البلدان المتعاملة مع البنك: الافتقار إلى القدرات المؤسسية، ازدواجية جهود المانحين، وعدم كفاية الطلب على الإجراءات المبنيّة على تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين. ويمكن زيادة القدرات المؤسسية عن طريق نهج التوجه نحو تحقيق النتائج، "ومنهج التعلم عن طريق فعل الشيء ثم تكراره مع المراقبة والمتابعة"؛ وسوف يتم الحد من الازدواجية من خلال السعي إلى تنسيق أنشطة المانحين في بلدان محور التركيز؛ وتشجيع الطلب من قبل البلدان المتعاملة مع البنك عن طريق تنظيم حملة اتصالات محددة الأهداف.

التكلفة مناصفة بين البنك والمانحين المهتمين. وقد أعربت النرويج بصفة خاصة عن اهتمامها بتمويل ما يقرب من ثلث النفقات المطلوبة؛ ويمكن الحصول على التزامات إضافية من جانب البلدان الأخرى المانحة المهمة بالخطوة.

وقد قام البنك الدولي فعليا بتأمين دفعة مقدما من الموارد المبدئية عن طريق برنامج تسهيلات منح التنمية، وتم إعداد مقترحات حول التمويلات الإضافية لإطلاق شرارة البدء في البرنامج وسيتم رفع هذه المقترحات إلى الإدارة العليا للبنك. وسيجري تصميم التمويل على النحو الذي يكفل تأمين أكبر قدر ممكن من الموارد المتاحة لمناطق العمل في ضوء الفهم الواضح أن الرغبة تحدد كلا من البنك والمانحين في رؤية قوة الأثر المالي الذي يجب أن تحدثه هذه المساهمات. ومن ناحية أخرى ستم مناقشة الأطراف الأخرى بتقديم المزيد من المساندة الملموسة لخطوة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين في الأشهر المقبلة حتى يتسنى إدخال الخطوة حيز التنفيذ الفعلي في أوائل السنة الميلادية 2007.

الخطوات القادمة

تشتمل الخطوات القادمة على ما يلي:

- تبادل خطة العمل مع الوكالات المانحة، على الصعيد الثنائي ومن خلال شبكة لجنة المساعدات الإنمائية المعنية بالمساواة بين الجنسين/منظمة التنمية والتعاون في المجال الاقتصادي، مع السعي إلى تأمين الشراكة من جانب المانحين.
- تشكيل الهيئات التنفيذية والاستشارية المعنية بتنفيذ خطة العمل (المرفق الثاني) والموافقة على التوجيهات الخاصة بالتنفيذ وآليات التمويل.
- إتمام الاختيار النهائي لبلدان محور التركيز (انظر قائمة أولية لبلدان محور التركيز أعلاه، الصفحة رقم 8).
- تدشين المجال الثاني للعمل (المبادرات المبنية على النتائج) مع شركاء خارجيين، وتدشين مجالات العمل من الأول إلى الثالث في ظل التزام مناطق عمل البنك والشبكات الأخرى، في شكل إجراءات مقترحة ومضاهاة الموارد.
- تنفيذ خطة العمل بالتشاور الوثيق مع مناطق عمل البنك وشبكاته، والحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، لضمان أن هذا الأمر يمثل مبادرة مبنية على القبول والطلب.

المرفق الأول: قائمة بالأشخاص الذين تم التشاور معهم

المجموعة الاستشارية رفيعة المستوى	
مدير قطري، مكتب البنك الدولي في كمبوديا، منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ	Nisha Agrawal
مدير قطاع، وحدة البيئة والتنمية الاجتماعية، منطقة جنوب آسيا	Junaid Ahmad
مدير، مجموعة بيانات التنمية، اقتصاديات التنمية	Shaida Badiee
رئيس الاقتصاديين، مكتب نائب رئيس البنك، منطقة جنوب آسيا	Shanta Devarajan
مديرة، الإستراتيجية والعمليات، منطقة أوروبا وآسيا الوسطى؛ والمديرة بالإنابة، مكتب البنك الدولي في ألماتي، كازاخستان	Annette Dixon
كبير اقتصاديين، اقتصاديات التنمية	Ariel Fiszbein
مديرة، وحدة البيئة والتنمية الاجتماعية، مؤسسة التمويل الدولية	Rachel Kyte
مستشار، برنامج مساعدة إدارة قطاع الطاقة	Dominique Lallement
مدير قطاع، شبكة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد، منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	Ernesto May
رئيس الاقتصاديين ومدير القطاع، مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومجموعة التنمية الاجتماعية، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	Mustapha Nabli
مدير، مكتب النقل والتنمية الحضرية	Maryvonne Plessis-Fraissard
مدير قطري، مكتب البنك الدولي في تايلند، منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ	Ian Porter
مدير قطاع، شبكة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد، منطقة أفريقيا	Sudhir Shetty
مديرة، سكرتارية شبكة سياسة العمليات ونتائج الخدمات القطرية	Susan Stout
مدير قطري، مدير الإستراتيجية والعمليات، مكتب البنك الدولي في أنقرة، تركيا، منطقة أوروبا وآسيا الوسطى	Andrew Vorkink
الشبكة المعنية بالمساواة بين الجنسين	
مدير البرنامج، وزارة الشؤون الخارجية، فرنسا	Laurent Aventin
المستشار الخاص، وزارة الشؤون الخارجية، السويد	Prudence Woodford-Berger
مديرة، مكتب المرأة في التنمية، ومكتب النمو الاقتصادي والزراعة والتجارة، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	Katherine Blakeslee
نائب المدير، مديرية التعاون في مجال التنمية، منظمة التنمية والتعاون في المجال الاقتصادي	Richard Carey
استشاري أول لشؤون المساواة والحقوق بين الجنسين، وزارة التنمية الدولية البريطانية	Andrea Cook
مستشار خاص، القضايا الدولية للمساواة بين الجنسين، وزارة الشؤون الخارجية، الدانمرك	Dorthea Damkjaer
رئيس قسم المساواة بين الجنسين والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وزارة الشؤون الخارجية، هولندا	Simone Filippini
أخصائي أول تنمية، وكالة المعونة الأيرلندية	Fionnuala Gilshan
مستشارة قضايا الجنسين، وكالة التنمية النمساوية، النمسا	Brigitte Holzner
مستشار أول للسياسات، الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية، ألمانيا	Angela Lagenkamp
مستشار اقتصادي-اجتماعي واستشاري قضايا الجنسين، وزارة الشؤون الخارجية، فنلندا	Satu Lassila
مديرة القطاعات الاجتماعية، بنك التنمية الآسيوي	Shireen Lateef
استشاري قضايا الجنسين، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، سويسرا	Milena Mihajlovic

المديرة بالإنابة، قسم المساواة بين الجنسين، الوكالة الكندية للتنمية الدولية	Patricia McCullagh
مساعد فني، وزارة الشؤون الخارجية، أستراليا	Rocio Munoz Rufo
مستشارة أولى لشؤون الجنسين، الوكالة السويدية للتنمية والتعاون الدولي	Eva Nauckhoff
مستشارة لشؤون الجنسين، المديرية العام للتعاون الإنمائي، بلجيكا	Lina Neeb
شبكة لجنة المساعدات الإنمائية المعنية بالمساواة بين الجنسين، منظمة التنمية والتعاون في المجال الاقتصادي	Patricia O'Neill
مديرة، شعبة قضايا الجنسين، الوكالة الأسترالية للمعونة	Kate Nethercott
مستشارة شؤون الجنسين، وكالة المعونة النيوزيلندية	Maggie Paterson
مستشار أول لشؤون الجنسين/ الوكالة اليابانية للتعاون الدولي	Yumiko Tanaka
نائب رئيس شعبة المساواة بين الجنسين، وزارة الشؤون الخارجية، هولندا	To Tjoelker
رئيسة قسم تنسيق السياسات، منظمة التنمية والتعاون في المجال الاقتصادي	Alexandra Trzeciak-Duval
رئيسة شعبة المساواة بين الجنسين في التنمية، بنك التنمية للبلدان الأمريكية	Gabriela Vega
سفيرة لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، وزارة الشؤون الخارجية، النرويج	Guro Vikor
سكرتير ثان، وفد كوريا الدائم لدى منظمة التنمية والتعاون في المجال الاقتصادي	Chu-Sok Yoon
المجموعة الاستشارية الخارجية المعنية بالمساواة بين الجنسين	
مديرة، لجنة تقدم المرأة، المجلس الأمريكي للعمل التطوعي الدولي	Suzanne Kindervatter
مديرة تنفيذية، تحالف كارات، بولندا	Kinga Lohman
أستاذة علم الاقتصاد الزراعي، جامعة زيمبابوي	Ruvimbo Mabeza-Chimedza
مديرة العمليات، مركز آسيا والمحيط الهادئ المعني بدور المرأة في السياسة	Remedios Rikken
باحثة، مركز دراسات المرأة، شيلي	Rosalba Todaro
مديرة تنفيذية، جماعة النساء عند الحاجة، سري لانكا	Savithri Wijesekera
رئيسة المجموعة الاستشارية الخارجية للبنك الدولي المعنية بالمساواة بين الجنسين، والشريك الرئيسي ورئيسة اللجنة التنفيذية، مكتب الشلفاني للمحاماة والاستشارات القانونية، جمهورية مصر العربية	Mona Zulficar

مرفق الثاني: ترتيبات التنفيذ المقترحة بشأن خطة العمل

